الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد التأمينات

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:
بن اعمارة إبراهيم
صاهد التوفيق

تحت عنوان:

تداعيات الأزمة الصحية العالمية (COVID-19) على سوق التأمين الجزائري

لجنة المناقشة:

د. بن دقفل كمال	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
أ. د. لقليطي الأخضر	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
د. يحياوي عمر	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠
١٤٢٠

شكر وعرفان

قال الله تعالى ﴿وإذ تأذّن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم﴾

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿من لا يشكر الناس لا يشكر الله﴾

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي ، والذي ألهمنا العزيمة على ذلك ؛

كما نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور "**لقليطي الأخضر**" على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا ؛

ونتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية ، كل باسمه ؛

كما أتقدم باسمي الخاص إلى السيد "**جيلاني أحمد**" على كل ما قدمه لي من عون طيلة مساري الجامعي ،

شكر خاص للسادة "**حجو عبد الحكيم**" ومدير شبكته "**لعروسي زاكي**" ؛

السيد "**كعولة مراد**" ومدير شبكته "**بوشان أمين**"

السيد "**سوفي محمد حكيم**" أشكرهم جميعا على الثقة الممنوحة لي.

بن اعمارة إبراهيم

الإهداء

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وشملني بالعطف والحنان وكان لي درع أمان أحتمي به من نائبات الزمان وتحمل عبء الحياة ؛ أبي العزيز "**عيسى**" حفظه الله وأطال عمره ؛

إلى التي لم تبخل علي بالرحمة والحنان طوال الدهر أمي العزيزة رحيق وجودي "**زهرة**" ؛

إلى من سهرت على راحتي ، وتحملت عناء انشغالي عنها ، إلى شمس أيامي **زوجتي الغالية** ؛

إلى زينة حياتي وسر سعادتي أبنائي الأعزاء "**إسحاق مهدي**" و"**إسراء جوري**" ؛

إلى ثمار الشجرة الطيبة **أخواي وأخواتي** وأبنائهم ؛

إلى **أنسبائي** كل باسمه ؛

إلى كل من لقني حرفا وأخص بالذكر الأستاذة "**لمخلطي عائشة**" ؛

إلى الدكتور القدوة "**بوجلال محمد**" ، والقدوة الدكتور "**حاج امحمد أحمد**"

إلى جميع **الأهل والأصدقاء** ؛

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

بن اعمارة إبراهيم

الإهداء

قال الله تعالى ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

إلى من تعب من أجلي منذ صغري وحتى كبري ، إلى من حثني على طلب العلم ، وكان السند الأكبر لي ، إلى من فَرحَ أثناء نجاحي (**والدي رحمه الله**) ؛

إلى من شجعتني على طلب العلم ، رمز العطاء والمحبة (**والدتي حفظها الله**) ؛

إلى من حملت همومي وقاسمتني الدنيا بمرها وحلاوتها زوجتي الحبيبة (**زينب**) ؛

إلى الأبناء: **بسمة ، رفيدة ، أمين ، وسيم ، عبد الرحمن ؛**

إلى كل إخوتي: **محمد ، رابح ، أحمد ، صابر ، فريد ؛**

إلى أصدقائي وأحبابي الذين ساعدوني وشجعوني على الدراسة سواء من بعيد أم من قريب ، وأخص بالذكر:
رابح مراكشي ، سيلم المختار ، عمور إبراهيم ، شايب الذقن نصرالدين ، موسى سعيودي ؛

إلى الدكتور "**خالد لكاص**" وإلى الطالبة "**علوان منال**" من جامعة بومرداس على مساعدتهم لي ؛

إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وزملاء الدراسة كل باسمه ولقبه ؛
تخصص اقتصاد تأمينات 2022/2021.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي هذا المتواضع.

أخوكم التوفيق صاهد

الفهرس العام

الفهرس العام

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
الفهرس العام	**I**
قائمة الجداول	**IV**
قائمة الأشكال	**V**
قائمة المختصرات	**VI**
المقدمة العامة	أ- ح
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتأمين	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية التأمين	**03**
المطلب الأول: مفهوم التأمين	**03**
المطلب الثاني: أنواع التأمين	**08**
المطلب الثالث: أهمية التأمين	**12**
المبحث الثاني: هيكلة قطاع التأمين في الجزائر	**15**
المطلب الأول: مراحل تطور قطاع التأمين في الجزائر	**15**
المطلب الثاني: المتدخلون في سوق التأمين الجزائري	**25**
خلاصة الفصل الأول	**34**
الفصل الثاني: جائحة كورونا (COVID-19) وتطورها في الجزائر	
تمهيد	**36**
المبحث الأول: ماهية جائحة كورونا (COVID-19)	**37**
المطلب الأول: مراحل نشوء الأوبئة والجوائح	**37**
المطلب الثاني: ظهور فيروس كورونا (COVID-19)	**39**
المبحث الثاني: تطور انتشار فيروس كورونا في الجزائر، وآليات مجابهته	**42**

المطلب الأول: تطور الحالة الوبائية للجائحة في الجزائر	**42**
المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية لمواجهة انتشار الوباء	**45**
المبحث الثالث: تداعيات الجائحة على بعض القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالتأمين في الجزائر	**47**
المطلب الأول: تداعياتها على قطاع النقل والسياحة	**47**
المطلب الثاني: تداعياتها على قطاع الطاقة	**48**
خلاصة الفصل الثاني	**50**
الفصل الثالث: سوق التأمين الجزائري في ظل جائحة كورونا (COVID-19) خلال 2021/2017	
تمهيد	**52**
المبحث الأول: تأثير الجائحة على الإنتاج	**53**
المطلب الأول: تأثيرها على إنتاج التأمينات على الأضرار	**53**
المطلب الثاني: تأثيرها على إنتاج التأمينات على الأشخاص	**69**
المبحث الثاني: تأثير الجائحة على حالة الحوادث	**76**
المطلب الأول: تأثيرها على حالة الحوادث في التأمينات على الأضرار	**76**
المطلب الثاني: تأثيرها على حالة الحوادث في تأمينات الأشخاص	**81**
المبحث الثالث: تأثير الجائحة على نشاط إعادة التأمين	**86**
المطلب الأول: تأثيرها على الإنتاج في نشاط إعادة التأمين	**86**
المطلب الثاني: تأثيرها على حالة الحوادث في نشاط إعادة التأمين	**92**
خلاصة الفصل الثالث	**96**
الخاتمة	**97**
قائمة المصادر والمراجع	**101**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	تطور الحالة الوبائية لجائحة كورونا COVID-19 في الجزائر خلال سنتي 2021/2020	43
(02)	تطور رقم الأعمال في التأمينات على الأضرار حسب الفروع المكونة له للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021	53
(03)	تطور رقم الأعمال لفرع "السيارات" للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021.	55
(04)	تطور رقم الأعمال لفرع "الحريق والأخطار المختلفة" للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021.	58
(05)	تطور رقم الأعمال لفرع "التأمينات الفلاحية" للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021.	61
(06)	تطور رقم الأعمال لفرع "تأمينات النقل" للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021.	64
(07)	تطور رقم الأعمال لفرع "تأمين القروض" للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021.	67
(08)	تطور رقم أعمال التأمينات على الأشخاص حسب الفروع المكونة له للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021.	69
(09)	التغير في حالة الحوادث في التأمينات على الأضرار للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021.	76
(10)	التغير في حالة الحوادث في تأمينات الأشخاص للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021.	81
(11)	تطور رقم الأعمال لنشاط إعادة التأمين للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2020.	86
(12)	إحتفاظ، وإعادة إسناد الشركة المركزية لإعادة التأمين من سنة 2017 إلى سنة 2020.	89
(13)	تطور مبالغ التعويضات في نشاط إعادة التأمين من سنة 2017 إلى سنة 2020.	92

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	تطور الحالة الوبائية لجائحة كورونا خلال سنتي 2021/2020.	44
(02)	تطور رقم الأعمال في التأمينات على الأضرار حسب الفروع المكونة له للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021.	54
(03)	تطور رقم الأعمال لفرع "السيارات" للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021.	56
(04)	تطور رقم الأعمال لفرع "الحريق والأخطار المختلفة" للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021.	59
(05)	تطور رقم الأعمال لفرع "التأمينات الفلاحية" للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021.	62
(06)	تطور رقم الأعمال لفرع "تأمينات النقل" للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021.	64
(07)	تطور رقم الأعمال لفرع "تأمين القروض" للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021.	67
(08)	تطور رقم أعمال التأمينات على الأشخاص حسب الفروع المكونة له للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021.	70
(09)	التغير في حالة الحوادث في التأمينات على الأضرار للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021.	77
(10)	التغير في حالة الحوادث في تأمينات الأشخاص للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021.	82
(11)	تطور رقم الأعمال لنشاط إعادة التأمين للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2020.	87
(12)	إحتفاظ، وإعادة إسناد الشركة المركزية لإعادة التأمين من سنة 2017 إلى سنة 2020.	90
(13)	مبالغ التعويضات المدفوعة في نشاط إعادة التأمين من سنة 2017 إلى سنة 2020.	93

قائمة المختصرات

المصطلح	بيان الاختصار
ق.م.ج	القانون المدني الجزائري
CAAR	الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين
Saa	الشركة الجزائرية للتأمين
MAATEC	تعاونية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة
CCRMA	الصندوق المركزي لإعادة تامين التعاونيات الفلاحية
CAAT	الشركة الجزائرية لتأمينات النقل
CNA	المجلس الوطني للتأمينات
SGCI	شركة ضمان القرض العقاري
CAGEX	الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات
CCR	الشركة المركزية لإعادة التأمين
CSA	لجنة الاشراف على التأمينات
UAR	الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين
FGA	صندوق ضمان السيارات
FGAS	صندوق ضمان المؤمن لهم
BST	المكتب المتخصص بالتعريفة في مجال التأمينات
MERS	متلازمة الشرق الأوسط التنفسية
GATMA	المجمع الجزائري للنقل البحري
HTT	مجمع فندقة، سياحة وحمامات معدنية
ONT	الديوان الوطني للسياحة
ANDT	الوكالة الوطنية لترقية السياحة

المقدمة العامة

مقدمة

تعتبر أزمة فيروس كورونا (COVID-19) المستجد الذي ضرب العالم بأسره أزمة صحية بالدرجة الأولى، إلا أن تأثيرها تجاوز القطاع الصحي وظهرت عواقبها في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

فأخطار الأوبئة تعتبر من الأخطار الكارثية التي يمكن أن تخلف خسائر اقتصادية وعلى جميع الأصعدة سواء المحلية أو الدولية، وبغض النظر عن الكوارث سواء كانت طبيعية، تكنولوجية أو بشرية يمكن أن تكون لها تغطية تأمينية.

وتعتبر الجزائر كباقي الدول التي تأثرت بالفيروس لتعقعد الأمور وفي جميع القطاعات، وخاصة في قطاع التأمين والتي كان من نتائجها تراجعا كبيرا لرقم الأعمال، وارتفاعا كبيرا في الأقساط الغير محصلة والتي ارتفعت بشكل كبير نتيجة للآثار السلبية لوضعية شركات التأمين، والتي عاشت أزمة سيولة غير مسبوقة، مما أدى إلى تبعات كبيرة على سوق التأمين بالجزائر.

1. الاشكالية:

من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي الموالي:

ما هي تداعيات الأزمة الصحية العالمية كورونا (COVID-19) على سوق التأمين الجزائري؟

وللإجابة على الاشكالية الأساسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع التأمين في الجزائر؟
- ماهي جائحة كورونا وكيف انتشرت في الجزائر؟
- كيف كان أداء سوق التأمين في الجزائر خلال أزمة كورونا (COVID-19)؟

2. الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، يمكن أن نصوغ الفرضيات التالية:

- أدت الجائحة إلى ضعف الانتاج في قطاع التأمين؛
- إن إجراءات مكافحة كورونا تسببت في انخفاض الحوادث مما ساهم في انخفاض حجم المطالبات وبالتالي زيادة رقم الأعمال؛
- أثرت الجائحة على نشاط إعادة التأمين نظرا للصبغة الدولية له.

3. أهداف الدراسة:

هي إبراز تحليل وضعية قطاع التأمين، وكذلك محاولة تحليل تأثير (COVID-19) على سوق التأمين الجزائري، ومعرفة النتائج؛

- إبراز تحليل تطور قطاع التأمين؛

- محاولة تحليل كيفية تأثير الجائحة على سوق التأمين بالجزائر؛
- إبراز أهم آثار الجائحة على سوق التأمين خلال فترة الدراسة.

4. أهمية الدراسة:

هي البحث عن الإجابة عن التساؤلات التي وردت في الإشكالية ومحاولة تحليل وضعية سوق التأمين وتأثره بجائحة كورونا.

5. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع نظرا لما يلي:

- حداثة الموضوع؛
- نقص الدراسات المتعلقة بسوق التأمين الجزائري في ظل جائحة كورونا؛
- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع، ولممارستنا مهنة التأمين.

6. منهجية البحث:

طبيعة الموضوع تقتضي إتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مختصر لمفاهيم الموضوع، ولمعرفة مدى تأثير الجائحة على سوق التأمين الجزائري خلال الفترة من 2017 إلى 2021.

7. حدود الدراسة :

- المكانية: سوق التأمين الجزائري؛
- الزمانية: من سنة 2017 إلى 2021.

8. الدراسات السابقة:

يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى الدراسات العربية والدراسات الأجنبية:

8-1- الدراسات العربية:

تتمثل أهم الدراسات السابقة العربية في:

- الدراسة التي قام بها قميري حجيلة وأوكيل نسيمة سنة 2020، والتي تتمثل في مقال بعنوان: "**واقع تأمينات الأشخاص في الجزائر في ظل انتشار وباء كوفيد-19**"، حيث كان الهدف من هذه الدراسة هو تشخيص الوضع الحالي للتأمينات على الأشخاص، من خلال استقراء أرقامه لتوضيح مزاياه التي يقدمها للاقتصاد والمجتمع، خصوصا في ظل انتشار جائحة كوفيد-19، أين خلص البحث إلى أهمية هذا النوع من التأمين، رغم ما يتميز به من خصائص شرعية تجعل شريحة كبيرة من المجتمعات ذات الثقافة الإسلامية تعترض على هذا النوع من التأمين رغم فوائده الكبيرة في درء المخاطر، وكمورد مالي لهذه الشركات والتي يجب عليها أن تغرس الوعي التأميني لدى الأفراد من أجل زيادة الطلب عليه.

– دراسة صلاح الدين نباش سنة 2021، والمعنونة بـ "**حالة قطاع التأمين الجزائري في عهد جائحة كوفيد-19**"، حيث كان الهدف من المقال هو دراسة تأثير الأزمة المزدوجة المرتبطة بكل من الوضع الاقتصادي الاستثنائي والأزمة الصحية على قطاع التأمين بالجزائر، وقد أظهرت النتائج تراجع القوى العاملة في القطاع، وكذلك تراجع التوظيف من قبل الشركات التأمين، بالإضافة إلى انخفاض الإنتاج الإجمالي للسوق ولاسيما في فروع التأمين على السيارات.

8-2- الدراسات الأجنبية:

أما بالنسبة للدراسات الأجنبية فتتمثل في:

– دراسة Pius Babuna ومجموعة من الباحثين سنة 2020، والتي تتمثل في مقال بعنوان "**تأثير كوفيد-19 على صناعة التأمين**" "**The Impact of COVID-19 on The Insurance Industry**"، والتي تناولت دراسة تأثير (COVID-19) على صناعة التأمين في دولة غانا إلى غاية شهر جوان 2020، عن طريق مقارنة موازية مع الأوبئة السابقة مثل فيروس (SARS)، (H1N1)، حيث قاموا بتطوير خطة للكشف عن مدى تأثير الوباء على صناعة التأمين، حيث استخدمت الدراسة المقابلات النوعية والكمية لتقدير تأثير الوباء، وبما أن تلك الفترة عاشت ركودا اقتصاديا مع انخفاض الأرباح وتزايد الطلب بسبب إلغاء الرحلات وكذا إلغاء الاحداث والتجمعات.

– دراسة Anamul Haque، و Nishat Taslin Mohona سنة 2021 والمتمثلة في مقال بعنوان "**أثر كوفيد–19 على صناعة التأمين في بنغلادش**" –**THE IMPACT OF COVID 19 ON THE INSURANCE INDUSTRY OF BANGLADESH**"، حيث تبحث هذه الدراسة في التأثير الذي تركته جائحة كورونا على صناعة التأمين في دولة بنغلادش، ولقد اعتمد البحث على جملة بيانات ربع سنوية لشركات عالية الأداء للتأمين على الأشخاص وأخرى للتأمين على الأضرار للفترة بين الربع الأول من سنة 2018 والربع الأول من سنة 2021 ، واعتمد البحث على المنهج الكمي لتحديد السيناريو الدقيق المنفذ عبر نموذج التأثيرات الثابت، حيث أظهرت النتائج التأثير السلبي للوباء على الدخل الربع سنوي وكثافة التأمين، كما ناقشت الدراسة السيناريو الحقيقي لمثل هذا التأثير الكبير، وعليه فإن القطاع يتطلب إجراءات محتملة تضمن استقرار الوضع.

9. تقسيم الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة من خلالها وتحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: خصصناه للجانب النظري، حيث تطرقنا فيه إلى إعطاء نظرة عامة عن التأمين، أين تناولنا في المبحث الأول منه إلى ماهية التأمين وأنواعه وأهميته، وعرجنا في

المبحث الثاني على مراحل تطور قطاع التأمين بالجزائر وأهم المتدخلين في سوق التأمين من هيئات وشركات.

الفصل الثاني: تناولنا فيه جائحة كورونا، حيث عرجنا في المبحث الأول على ماهية جائحة كورونا، وعلى تطور انتشارها وآليات مواجهتها في المبحث الثاني، أما في المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى تأثير الجائحة على بعض القطاعات الاقتصادية المرتبطة بسوق التأمين في الجزائر.

الفصل الثالث: تناولنا فيه من خلال ثلاث مباحث تحليل نشاط سوق التأمين الجزائري في ظل تفشي الجائحة خلال الفترة من 2017 إلى 2021 من حيث الانتاج والتعويضات، وكذا تحليل أداء نشاط إعادة التأمين خلال نفس الفترة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتأمين

تمهيد:

إن للتأمينات دورا هاما في اقتصاديات الدول، إذ تكمن أهميته في دفع العجلة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وبالتالي زيادة القدرات الانتاجية ورفع معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى إدخال الأمان والاستقرار والطمأنينة في حياة الإنسان اليومية ومنحه ثقة كبيرة بالنفس وتحريره من التفكير في المخاطر التي قد تشغله عند قيامه بمشروع أو إنجاز عمل ما.

لذا سنستعرض في هذا الفصل مناقشة المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية التأمين؛

المبحث الثاني: هيكلة قطاع التأمين في الجزائر.

المبحث الأول : ماهية التأمين

يعتبر التأمين أداة ووسيلة لحماية أصحاب المشاريع الموجهة لمواجهة الخسائر المفاجئة فهو إطار الأمان من أجل مواجهة الخطر المحتمل وقوعه في المستقبل وذلك بإعطاء أو منح الثقة اللازمة للمستثمر من أجل اختراق عالمه المجهول (بيئة الاستثمار)، فيعد التأمين العنصر الداحض لكل العراقيل الاقتصادية وذلك من خلال ميزة الدعم للفرد المستثمر في حالة وقوع الخطر لذلك لجأ الإنسان إلى عدة وسائل لتغطية الأضرار الناتجة عن المخاطر التي قد تصيبه.

المطلب الأول: مفهوم التأمين

1- نشأة التأمين

لقد قام التأمين منذ البداية على فكرة التعاون الذي يهدف إليه التأمين في وقتنا الحاضر على أساس توزيع عبء الخطر عند تحققه لشخص معين عن مجموعة كبيرة من الأشخاص، وقد أظهر لنا التاريخ أن قدماء المصريين كونوا جمعيات تقوم بمراسيم دفن الموتى من تحنيط للجثث وبناء وتجهيز القبور لكافة مستلزمات الحياة، وكان ذلك نظير اشتراك يدفعه الأعضاء[1].

[1] سعد جمعة عقل، حربي محمد عريقات، **مبادئ التأمين**، دار البداية، عمان، ط 2016، تاريخ 2015/10، ص:50.

وفي عهد الحضارات القديمة كالإغريقيين والبابليين والأشوريين والهندوس انتشر التبادل التجاري فيما بينهم عن طريق البحر، ولكن مخاطر القرصنة وغرق السفن حال دون ازدهار هذا التبادل، وظهر ما يسمى بالقرض البحري للمحافظة على ازدهار التجارة المشار إليها، والفكرة التي يقوم عليها القرض البحري هي أن يقوم صاحب السفينة أو الشحنة البحرية باقتراض مبلغ من المال لضمان السفينة أو الشحنة من بعض الاشخاص المغامرين سمو بالمقرضين البحريين، ويتم الإنفاق بينهم على أنه إذا وصلت السفينة أو الشحنة سالمة تحصل بالإضافة إلى قيمة القرض على قيمة إضافية في صورة فائدة على القرض تحسب على أساس سعر فائدة مرتفع عن سعر الفائدة السائد في السوق بالنسبة للقروض العادية، وفي حالة عدم وصول السفينة أو الشحنة سالمة يضيع على المقرض قيمة القرض وفوائده[1].

وقد ظهر التأمين البحري في صوره المختلفة على يد الإسبان والبرتغاليين والتي وصل بها للصورة التي يوجد عليها حديثا بصدور قانون التأمين البحري في انجلترا 1601[2].

وبالنسبة للتأمين على الحياة فقد ظهر في نفس الوقت الذي ظهر فيه التأمين البحري، فقد أبرمت أول وثيقة على الحياة في لندن عام 1583[3].

[1] ابراهيم على ابراهيم عبد ربه، **الخطر والتأمين، المبادئ النظرية والتطبيقات العملية**، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية، ط 2018، ص:50.

[2] سعد جمة عقل، حربي محمد عريقات، **مرجع سابق**، ص:50.

[3] سعد جمة عقل، حربي محمد عريقات، **مرجع سابق**، ص:50.

أما التأمين على الحريق فكان حريق لندن عام 1666، الذي أثر على 75% من مباني المدينة، وسبب خسائر مادية جسيمة فاقت العشرة ملايين جنيه استرليني آنذاك.

ومع تقدم الصناعة وتطور وسائل النقل ظهرت فروع مختلفة للتأمين، كالتأمين على الحوادث الشخصية في انجلترا عام 1849، ثم التأمين على السيارات وأخطار الطيران[1]، ثم ظهر التأمين الجماعي سنة 1989 بألمانيا وانتشر بعدها إلى كافة أنحاء العالم[2].

2- تعريف التأمين

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتأمين، ويلاحظ أنها تختلف من بعض النواحي الفرعية، إلا أنها تتفق في جوهر العملية[3]، باعتبار أن التأمين من الوسائل التي لجأ إليها الإنسان لتحقيق غايته المنشودة في توفير الأمن؛ نتطرق للبعض من هاته التعاريف في ما يلي:

لغة: التأمين مصدره أمن، يقال أمن، يؤمن، تأمينا، مادة هذه الكلمة هي (الهمزة والميم والنون)، كما يقول ابن فارس أصلان متقابلان؛ أحدهما الأمانة التي ضد الخيانة ومعناها

[1] ابراهيم علي عبد ربه، **مرجع سابق**، ص:51

[2] سعد جمة عقل، حربي محمد عريقات، **مرجع سابق**، ص:50

[3] الموقع الالكتروني: www.business4lions.com، تم الاطلاع بتاريخ: 2022/03/25، الساعة: 14:58.

سكون القلب، والآخر التصديق[1]، فالتأمين هو إعطاء الطمأنينة وسكون القلب وإزالة الخوف وتحقيق الأمان[2].

اصطلاحا: يعرف التأمين بأنه: نظام توزيع الخسائر المالية المحتملة التي تلحق بالفرد في حياته أو أمواله وممتلكاته على مجموعة من الأفراد الذين يساهمون معه في تكوين رصيد مالي لهذا الغرض.[3]

قانونيا: يعرفه الأستاذ هيمار: "التأمين عملية يتحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المؤمن له على تعهد من الطرف الآخر هو المؤمِّن بمقتضاه يدفع هذا الأخير أداء معين عند تحقق خطر معين وذلك عن طريق جمع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء".[4]

وقد عرفه المشرع الجزائري في المادة 619 من (ق.م.ج) كالآتي: *"التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي الى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغ من المال في حالة وقوع حادث أو تحقق الخطر المسن في العقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤدي بها المؤمن له للمؤمن".*

---

[1] بن دخان رتيبة، **التأمين كوسيلة من وسائل مواجهة الخطر**، رسالة مقدمة لنيل دكتواره الطور3، القانون الخاص، تخصص قانون تأمين، جامعة قسنطينة، 2017، ص:93

[2] بن دخان رتيبة، **مرجع أعلاه**، ص:94

[3] ناجم زينب، **إشكالية النهوض بقطاع التأمين على الحياة بالجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2012، بدون رقم تسلسلي، ص:14

[4] بوسحابة عودة، **تطور التأمين في ظل التشريع الجزائري**، مذكرة ماستر علوم اقتصادية، تخصص تأمينات ومسؤولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017، ص:7

اقتصاديا: نذكر مفهوم التأمين عند فريدمان: "إن الفرد الذي يقوم بشراء التأمينات من الحريق على منزله، يفضل تحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة (قسط التأمين) بدلا من أن يبقى متحملا خليطا من احتمال ضعيف لخسارة مالية كبيرة (قيمة المنزل كامل) واحتمال كبير بأن لا يخسر شيئا، وهذا يعني أنه يفضل حالة التأكد عن حالة عدم التأكد.[1]

تقنيا: إن عملية التأمين تقوم على أسس فنية تنظم التعاون بين المؤمن لهم من طرف المؤمن من خلال الأسس التالية:

– تنظيم التعاون بين المؤمن لهم من خلال التضامن بين مجموعة من الأفراد على أن توزع نتائج الخسائر بينهم قيم التخفيف من حدتها، وعلى المؤمِّن أن يدير الاحتياجات المستقبلية.

– قانون الأعداد الكبيرة: يعني تعدد المؤمن لهم بهدف تكوين أكبر رصيد مشترك لتمكن المؤمِّن من تنفيذ التزاماته نحوهم كلهم، ذلك بحساب الاحتمالات، أي حساب عدد الفرص التي يمكن أن تتحقق فيها الأخطار، فكلما زادت عدد الأخطار كانت النتيجة أقرب للواقع، ويمكن على أساسه دفع الأقساط ومبالغ التأمين والتعويضات التي تستوجب لتغطية الأخطار المؤمن عليها.

– الجمع بين الأخطار القابلة للتأمين: يجب أن تكون الأخطار متجانسة في طبيعتها ومتقاربة القيمة وتكون متفرقة لكي لا تجمع وقوعها في آن واحد، وتحققها متباعدا وهذا كله

[1] بوسحابة عودة، **مرجع سابق**، ص:6

من أجل استخراج جدول الاحتمالات وتقدير الأخطار المطابقة لتحقق الأخطار لكي يفي المؤمِّن بالتزاماته اتجاه المؤمن لهم.

– إجراء مقاصة بين الأخطار: يجب توزيع عبء الأخطار والخسائر بين المؤمن لهم بجمع الأقساط التي يدفعونها لتكوين رصيد مشترك وإجراء المقاصة بين الأخطار (المحققة وغير المحققة).

من التعريفات السابقة يمكن تعريف التأمين بأنه عملية من خلالها نتجنب خسائر مالية كبيرة، مقابل تحمل خسائر مالية صغيرة، حيث يوفر الأمن والطمأنينة، وهو وسيلة فعالة في تكوين رأس المال.

المطلب الثاني : أنواع التأمين

يعتمد تقسيم التأمين على عدة معايير نذكر منها:

1-التقسيم الشكلي للتأمين: يعرف التأمين بأنه مجال واسع للغاية، فكلما تعددت الأخطار ظهرت أنواع جديدة من التأمين[1]، فيمكن تقسيم التأمين إلى أنواع عديدة بحسب الزاوية التي ننظر فيها إلى التأمين، فيقسم من حيث الغرض منه، أو من حيث الموضوع والخطر المؤمن منه، أو من حيث إمكانية تحديد الخسائر والتعويض، أو من حيث مدى الحكم الشرعي في التأمين، أو من حيث عقد التأمين، ونظرا لكثرة التقسيمات نقتصر على ما يلي:

[1] مصعب بالي ،مسعود صديقي، "**مساهمة قطاع التامين في النمو الاقتصادي**"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 2، جوان 2016، جامعة الوادي، ص:22.

أ-تقسيم التأمين من حيث الغرض: ويكون إما خاصا، أو اجتماعيا بحيث:

- **التأمين الخاص:** يشمل جميع أنواع التأمين قد يكون بموجبها للشخص الحرية في أن يختار أن يؤمن، أو لا يؤمن[1]، مثل الحوادث، الحريق.

- **التأمين الاجتماعي:** ويشمل هذا التأمين الأنواع التي يكون فيها الشخص المعرض للخطر ملزما بالتأمين ضد هذا الخطر حيث تقوم الدولة بتوفيرها للأفراد وتجبرهم على التعاقد.[2]

ب-تقسيم التأمين من حيث الموضوع: بما أن هناك عدة أخطار قابلة للتأمين منها أخطار شخصية، وأخطار الممتلكات وأخطار المسؤولية المدنية، فإن التأمين يمكن تقيسمه إلى ثلاثة أنواع هي:

- **تأمينات الأشخاص:** يكون الخطر المؤمن ضده يتعلق بالشخص المؤمن له (التأمين لنفسه) مثل: تأمين الحياة، التأمين عن البطالة، تأمينات الحوادث الشخصية ....الخ

- **تأمينات الممتلكات** : أين يتعلق الخطر هنا بممتلكات المؤمن له (تلف منتوجات، السيارات، ضد الحريق ...الخ

[1] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 2020، ص:94

[2] بشر يسرى، زروقي حدة، **هيكل بعض المنتجات التأمينية وإمكانية تطويرها بالجزائر**، مذكرة نيل شهادة ماستر، علوم اقتصادية، تخصص تأمينات، جامعة المسيلة، 2021، ص:6

- **تأمينات المسؤولية المدنية:** يكون الخطر المؤمن ضده من أخطار المسؤولية التي قد تترتب عن المؤمن له اتجاه الغير مثل: تأمينات الإصابات في العمل، الأمراض المهنية.[1]

ج-تقسيم التأمين من حيث إمكانية تحديد الخسائر والتعويض اللازم: فقد يكون التعويض نقديا أو عينيا: بحيث لا يزيد التعويض عن قيمة الخسارة التي تحققت بهدف إعادة المؤمن إلى وضعه الذي كان عليه سابقا قبل وقوع الخطر المؤمن منه، أو إعادة الممتلكات إلى وضعها السابق (إصلاح، ترميم) وباستخدام مواد من نفس المواد التي يتكون منها الشيء المؤمن عليه.[2]

فإذا كان المؤمن عليه شخصا (التأمين على الحياة) فإن الشركة تلتزم بدفع مبلغ التأمين (البوليصة).[3]

وإذا تبين أنه قام بالتأمين على حياته لدى أكثر من شركة تأمين فإنه يأخذ مبلغ التأمين من جميع شركات التأمين.

أما في حالة الممتلكات فإن جميع الشركات تشترك في دفع التعويض له، فلا يأخذ إلا المبلغ الذي يكافئ الخسارة الفعلية.

د-تقسيم التأمين من حيث طبيعة العقود: يقسم حسب هذا المعيار إلى:

[1] أسامة عزمي سلامة ، شقيري نوري موسى ، **مرجع سابق**، ص:95.
[2] أسامة عزمي سلامة ، شقيري نوري موسى ، **مرجع سابق**، ص:95.
[3] أسامة عزمي سلامة ، شقيري نوري موسى ، **مرجع سابق** ، ص:95.

- **العقود الاختيارية:** أين يكون للفرد الحرية بأن يقوم باكتتاب عقد تأمين دون إلزامٍ من أي جهة.

- **العقود الإلزامية:** حيث يتم إلزام الفرد أو المؤسسة بالقيام بعقد التأمين بقوة القانون.

2- التقسيم العملي للتأمين:

يتوقف التقسيم العملي للتأمين حسب المؤسسات من ناحية، وما أورده المشرع من قوانين من ناحية أخرى، ويبين هذا التقسيم طبيعة المؤسسات مع تحديد رأس مالها لكل فرع من فروع التأمين.

- ففي انجلترا: قانون الأعمال يقسم التأمين إلى تأمينات على الحياة، وتأمينات عامة، حيث يقسم المشرع التأمينات العامة إلى ثلاثة فروع هي تأمينات الحريق، وتأمينات الحوادث، والتأمين البحري.

- أما في أمريكا: فأنواع التأمين تختلف من مؤسسة إلى أخرى ولكن عادة ما توضع هذه الأنواع في مجموعتين مختلفتين؛ تأمين الأشخاص وتأمين الممتلكات والمسؤولية.

- وفي الجزائر نجد هذا التقسيم ينطوي على تأمينات الأشخاص وتأمينات الأضرار.

المطلب الثالث: أهمية التأمين

للتأمين أهمية قصوى في حياة الأفراد اجتماعيا واقتصاديا نبينها فيما يلي:

1- الأهمية الاجتماعية:

التأمين يقوي الروابط بين أفراد المجتمع بما يفرضه من تعاون في مواجهة لما يتعرضون له، فهو يساهم بشكل فعال في التصدي للمشكلات الاجتماعية كالبطالة والفقر، كما يعمل على خلق جو من الراحة والهدوء والطمأنينة لدى الأفراد مما ينجر عنه هدم حاجز الخوف من المجهول ويبث الطمأنينة لدى نفوس الأفراد والهيئات فتقدم على الاستثمار والإنتاج دون تردد أو خوف بحيث أنه:

- بحكم الخبرة الخاصة لشركات التأمين واتصالها بالشركات الأخرى في الأسواق المحلية والعالمية حيث يتوفر لديها رصيد من المعرفة المميزة تمكنها من تقديم دراسات وإحصائيات تفيد المؤمن لهم وذلك من خلال استعمال الوسائل لمنع تقليل الخسائر.

- يقوم التأمين بتحصيل الأقساط من الأفراد مما يؤدي إلى الانخفاض من الأموال المتداولة للجمهور، وبالتالي انخفاض الاستهلاك أين تقوم شركات التأمين باستثمار الأموال في مشاريع تموينية.

– يعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وذلك من خلال الحصول على العملة الصعبة نظير الخدمات التي تقدمها لبلدان أجنبية وذلك بإعادة التأمين مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات وبالتالي اتساع التجارة الخارجية.

2- الأهمية الاقتصادية:

يلعب التأمين دورا مهما في السياسات الاقتصادية لأي بلد، كونه الداعم للنمو الاقتصادي ووسيلة للتأمين على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتكمن أهميته فيما يلي:

– **تحويل المخاطر:** هذا الدور يسمح للأفراد والمؤسسات من الحد من المخاطر التي تواجههم، و التخطيط للمستقبل وتوزيع أعمالهم، فهو يجنبهم الانقطاع المؤقت أو حتى الدائم للإنتاج ومن ثمة يجنبهم الخسارة والإفلاس بفضل التعويضات التي تدفع عندما يتحقق الخطر.[1]

– **زيادة الكفاءة الإنتاجية:** يعمل على إزالة الخطر من حياة الأفراد، مما يبعث الطمأنينة في نفوسهم بخصوص المستقبل، والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين مستواه.

– **وسيلة للاستثمار والادخار:** من خلال تكوين رؤوس الأموال والتي يمكن تجميعها من الأقساط حيث تدفع منها التعويضات عند تحقق الخطر، ويتم الاحتفاظ بجزء منه كاحتياطي

[1] بالي مصعب، **مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة(1980، 2016)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة سطيف، 2018، ص:55.

و الباقي يستعمل في تحويل المشاريع الاستثمارية، أما الادخار فيظهر في التأمينات على الحياة.

- **يعمل على تحسين ميزان المدفوعات:** وذلك من خلال ما تحصل عليه شركات التأمين من الدول الأجنبية (العملة الصعبة) كأقساط من خلال دول مصدرة لتأمين وأخرى مستوردة له، فعند حصول كارثة للدولة المستوردة فإن الخسائر الناجمة عن هذه الكوارث ستأتي على شكل تعويضات من الدول الأجنبية المعاد التأمين لديها على الشيء الذي تحققت له الكارثة.

المبحث الثاني: هيكلة قطاع التأمين بالجزائر

إن أول ظهور لشركات التأمين في الجزائر كان سنة 1845 بمدينة الجزائر بافتتاح شركة التأمين ضد الحريق وعلى الحياة الانسانية (L'UNION) لوكالة لها لتغطية احتياجات المعمرين آنذاك، وقدر شهد منذ ذلك تطورات وإصلاحات هيكلية لذا سنتعرف في هذا المبحث على مراحل تطوره، وتنظيمه خلال هاته المراحل.

المطلب الأول: مراحل تطور قطاع التأمين في الجزائر

1-المرحلة الاستعمارية:

بمرور السنوات تطور نشاط شركات التأمين في الجزائر، ففي 16 جوان 1859 تم تأسيس شركة التأمين التعاوني (L'Algérie) لمزاولة نشاطها في كل المقاطعات، لتنظم إلى فروع شركات التأمين الفرنسية.

وبتوسع أعمال المعمرين الاقتصادية أنشئت عدة هيئات تأمين لتغطية احتياجاتهم، نجد من بينها:[1]

- شركة التأمين (L'Afrique Française) التي تأسست في مدينة الجزائر بتاريخ 19 جوان 1886؛

[1] غفصي توفيق، **سياسات ترقية قطاع التأمين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، مسيلة 2018، ص ص:62، 63

- شركة التأمين التعاوني (Africaine) بتاريخ 10 جوان 1888؛

- شركة التأمين ذات القسط الثابت ضد الحريق والبرد (Aurore) في سنة 1888؛

- تأسيس شركة التأمين التعاوني ضد البرد (La Viticole) سنة 1887.

حيث بلغ عدد شركات التأمين في هذه المرحلة 270 شركة، وقد كانت تسير بمجموعة من القوانين والنصوص التنظيمية منها:

- قانون 13 جويلية 1930 المتعلق بعقد التأمين؛

- مرسوم 14 جوان 1938 المتضمن رقابة الدولة على التأمين؛

- مرسوم 29 جويلية 1939 الذي حدد محاسبة شركات التامين؛

- المرسوم المؤرخ في أوت 1941 الذي ينظم عمل شركات التامين؛

- مرسوم 17 أوت 1941 المتعلق بالتعويضات والاحتياطات الإلزامية لشركات التأمين ورأس مالها؛

- مقرر 05 ماي 1945 الذي تم بموجبه إنشاء لجنة استشارية جزائرية للتأمينات؛

- أمر 04 أكتوبر 1945 الموكل تسيير الإصابات إلى الضمان الاجتماعي عوضا عن شركات التأمين؛

- المرسوم المؤرخ في 06 مارس 1947 القاضي بإنشاء التأمين بصفة فعلية في الجزائر وتكوين لائحة إدارية عامة لمراقبة مؤسسات التأمين؛

- مقرر 28 أوت 1947 والمتضمن تحديد النسب المئوية الالزامية للتعويضات والاحتياطات التقنية لشركات التأمين التي تنشط في السوق الجزائرية؛

- القانون الصادر في 27 فيفري 1958 المتعلق بإلزامية التأمين على السيارات.[1]

2-مرحلة ما بعد الاستقلال:

وقد تميزت هذه المرحلة بخمس مراحل هي:

أ-مرحلة التأميم 1962-1965:

ما ميز هذه المرحلة هي الاضطرابات السياسية والاقتصادية، ظف إلى ذلك غياب الإطارات والمسيرين من ذوي الخبرة في مجال التأمين، وبذلك احتفظ قطاع التأمين بالنصوص القانونية والتشريعية التي تركها المستعمر من أجل سد الفراغ القانوني والتنظيمي، ونظرا لوصول شركات أجنبية (شركات فرنسية) فقد استغلت الظروف لتقوم بتحويل جزء كبير من التدفقات المالية المتأتية في شكل أقساط محصلة إلى الخارج من خلال إعادة

[1] أسماء حدباوي، **الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات: دراسة السوق الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة مسيلة، 2012، ص:51.

التأمين،[1] ومن أجل الحفاظ على مصالح الجزائر، عمدت السلطات إلى إتباع استراتيجية من أجل النهوض بالقطاع، وتجسد ذلك في جوان 1963 من خلال سن قانونين من قبل المجلس الوطني أسس من خلالهما الإطار القانوني للسوق الجزائري هما:

- **قانون 197/63** المتضمن إنشاء الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، الذي يقوم بمختلف عمليات التأمين المختلفة، وتم التأسيس لإعادة التأمين القانوني بإلزام جميع الشركات الناشطة بالتراب الوطني بالتنازل عن جزء من أقساط التأمين المباشرة بـ 10% من محافظها لفائدة (CAAR).

- **قانون 201/63** المتضمن الالتزامات والضمانات المطلوبة من مؤسسات التأمين لممارسة النشاط في الجزائر بإخضاع جميع الشركات الناشطة للإشراف والرقابة من وزارة المالية، وكذلك ترخيص مسبق من وزارة المالية لكل شركة ترغب أو تستثمر في نشاطها بالجزائر.

وأثناء الاجتماع الذي انعقد يوم 20 أفريل 1963 الذي حضره مدير التأمينات للدولة الفرنسية، وممثل عن الفعاليات الفرنسية للتأمينات وممثل 236 شركة أجنبية ناشطة بالجزائر وممثل التأمينات بالجزائر، لوح الجانب الفرنسي بالتخلي عن النشاط في حال ما إذا أقدمت السلطات على إقرار القانونين سالفي الذكر.

[1] مداسي امجاد، علواني فوزية، **مساهمة الشركات الخاصة في قطاع التأمين: دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات**، مذكرة ماستر علوم اقتصادية، تخصص تأمينات، جامعة المسيلة، 2019، ص:16.

وقد أقدمت السلطات الجزائرية على مواجهة هذه التهديدات بإنشاء شركة مختلطة (جزائرية–مصرية) رأس مالها 1مليون فرنك، مقسم بنسبة 61 % للدولة الجزائرية و39% للدولة المصرية سميت "الشركة الجزائرية للتأمين" (Saa)، والتي تم اعتمادها من قبل وزارة الاقتصاد بتاريخ 12 ديسمبر1963،[1] وبعد ذلك تم إنشاء "تعاونية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة" (MAATEC) بتاريخ 29 ديسمبر 1964.

ومما نتج عن هذه القوانين تخلي عدد كبير من الشركات الأجنبية عن نشاطها بعد أن كان 236 شركة غداة الاستقلال أصبح 15 شركة عام 1964 منها 6 فرنسية، 3 بريطانية، 1 ايطالية، 1 أمريكية، 1 هندية، 1 نيوزيلندية، 1 مغربية و1 تونسية.[2]

ب–مرحلة احتكار الدولة 1966–1972:

تميزت هذه المرحلة باحتكار الدولة لكافة عمليات التأمين وإعادة التأمين، فالوضع كان صعبا، والذي أعاق الدولة على الوفاء بالتزاماتها حتى في تمويل المؤسسات العمومية، وما تطلبه من أغلفة مالية ضخمة، وفي ظل تلك الوضعية الصعبة والحاجة إلى تمويل داخلي، تم إقرار الأوامر التالية:

الأمر 127/66 المؤرخ في 27 ماي 1966[1] المتضمن احتكار الدولة لكافة عمليات التأمين حيث نصت المادة (1) منه على: *"تحتفظ الدولة باستغلال جميع عمليات التأمين،*

[1] غفصي توفيق، **مرجع سابق**، ص:66.

[2] غفصي توفيق، **مرجع سابق**، ص:66.

وبناء عليه فإن مؤسسات التأمين التابعة للدولة تكون من الآن فصاعدا مؤهلة دون غيرها لمزاولة العمليات المذكورة".[2]

الأمر66/128 المؤرخ في 66/05/27 الذي يتضمن لجنة تقنية لتأمينات من أجل تطوير وتحسين عمل شركات التأمين.

الأمر 129/66 المؤرخ في 27 ماي 1966 والذي تم بموجبه تأميم (Saa) ، فيما تم تصفية أعمال شركات التأمين الأجنبية التي كان عددها 15 شركة باستثناء الشركات ذات الطابع التعاوني ليصبح السوق مكونا من:

– الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) مكلفا بالتنازل القانوني و كل عمليات التأمين.

– الشركة الجزائرية للتامين (Saa) مكلفة بعمليات التأمين المباشر.

– تعاونية التأمين الجزائرية للعمال التربية والثقافة (MAATEC) مكلفة بتغطية مخاطر منتسبيها.

– الصندوق المركزي لإعادة تامين التعاونيات الفلاحية (CCRMA) مكلفا بعمليات تأمين مخاطر الاستغلال الفلاحي.

---

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، 1966، العدد:43.

[2] بوطة سمية، **النظام القانوني لشركات التأمين بالجزائر**، مذكرة مكملة للماستر، قانون أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020، ص:41.

ج-مرحلة التخصص 1973-1984:

ظل نشاط التأمين تحكمه التشريعات الفرنسية، بحيث كان هذا الأخير يتنافى مع النظام الاشتراكي للدولة الجزائرية، فتم إلغاء التجديد بالتشريع الفرنسي يوم 5 جويلية 1975 بموجب الأمر 29/73 المؤرخ في 5 جويلية 1975، و تم تعويضه بالأمر 58/75 عام 1975، المتضمنة في فصله الثالث من الباب العاشر حيث ألغيت المواد 626 إلى 643.[1]

ومن أجل سد الفراغ الذي أحدثه العمل بالتشريع الفرنسي فيما يتعلق بالتأطير القانوني، تم إصدار قانون التأمينات تحت رقم 07/80 بتاريخ 09 أوت 1980 من أجل:

- تكوين احتكار الدولة لعمليات التأمين؛
- رقابة الدولة على سوق التأمينات؛
- حماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين الآخرين من التأمينات؛
- إصدار المرسوم 482/82 بتاريخ 18 ديسمبر1982 الذي يحدد تسمية عمليات التأمين.

وما يميز هذه المرحلة عموما هو:

- إقرار مبدأ التخصص بما يتماشى مع المخطط الرباعي (77/74)؛

[1] غفصي توفيق، **مرجع سابق**، ص:69.

– التخصص حسب الفروع حيث تكفلت (Saa) بالتأمين على المخاطر الصغيرة، و(CAAR) بالتأمين على المخاطر الكبرى المرتبطة بنشاط الشركات، أما (CCRMA) التأمين على المخاطر الفلاحية أما (MAATEC) فاقتصر نشاطها على التأمين على السيارات لفائدة عمال التربية والثقافة.

– تحول كل من: (CAAT)، (Saa)، (CAAR) إلى مؤسسات اقتصادية مستقلة، للاكتتاب في جميع فروع التأمين، وبالتالي المنافسة الحقيقية بين هاته الشركات في ظل استمرار احتكار الدولة لنشاط التأمين.

د–مرحلة تحرير السوق 1990:

تميزت هذه المرحلة بإلغاء مبدأ التخصص سنة 1990 وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي للمنافسة، حيث أصبح التأمين يتمتع بحرية أكبر نتيجة انتهاج الجزائر لسياسة الاقتصاد الحر، فقد صدر قانون 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الذي فتح المجال للرأس المال الأجنبي للدخول إلى سوق التأمينات وألغى الاحتكار خاصة المادة 278 منه وينص القانون 07/95 على :

– إحداث جهاز استشاري رقابي يسمى بالمجلس الوطني للتأمينات (CNA) يرأسه وزير المالية .

– إمكانية إنشاء شركات التأمين من طرف المستثمرين الخواص، الوطنيين والأجانب بالحصول على الاعتماد من وزارة المالية بعد استشارة (CNA).

– تحسين نوعية الخدمات التأمينية واعتماد وسطاء واعتماد (الوكلاء العامون والسماسرة) لتوسيع شبكة التوزيع.

– إنشاء لجنة لحماية المؤمن لهم.

– تقليص التأمينات الالزامية على بعض المخاطر، وتصنيف نشاط التأمين إلى 6 أصناف تأمينات (برية، النقل، الأشخاص، الفلاحة، القرض وإعادة التأمين).

ثم جاء قانون 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006[1] المعدل والمتمم للأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات بإصلاحات تهدف إلى تطوير قطاع التأمينات، وسد الثغرات في تطبيق الأمر 95-07 من بينها[2]:

– تدعيم حماية حق المؤمن لهم في الاستفادة من التعويضات في حالة حدوث الضرر المؤمن منه؛

– إنشاء هيئة لتمركز الأخطار تسمى "مركزية الأخطار" تشرف على شركات التأمين وفروع الشركات الأجنبية؛

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، 2006، العدد:15، ص:3.

[2] غفصي توفيق، **محاضرات في أنظمة التأمين في الجزائر**، جامعة مسيلة، سنة 2020، ص:5.

– تعزيز نشاط التأمينات على الأشخاص؛

– تعميم التأمين الجماعي؛

– الفصل بين أنشطة شركات التأمين على الحياة وشركات التأمين على الأضرار؛

– تحرير سوق التأمين أمام فروع شركات التأمين و/أو إعادة التأمين الأجنبية؛

– إنشاء "لجنة الإشراف على التأمينات" كهيئة رقابة على نشاط التأمين وإعادة التأمين تكلف بما يلي:

* السهر على احترام الشركات ووسطاء التأمين المعتمدين، الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين.

* التأكد من أن هذه الشركات تفي بالتزاماتها التي تعاقدت عليها تجاه المؤمن لهم ولا زالت قادرة على الوفاء.

* التحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأس مال شركة التأمين و/أو إعادة التأمين.

– تعزيز عمل "لجنة الإشراف على التأمينات" في الرقابة على شركات التأمين و/أو إعادة التأمين وفروع الشركات الأجنبية المعتمدة بالتعاون مع مفتشي التأمين ومحافظي الحسابات؛

– تأسيس صندوق يسمى "صندوق ضمان المؤمن لهم" يكلف بتحمل، في حالة عجز شركات التأمين، كل أو جزء من الديون اتجاه المؤمن لهم أو المستفيدين من عقود التأمين؛

– إلزام شركات التأمين و/أو إعادة التأمين بالتحرير الكلي لرأس المال عند التأسيس من أجل الاعتماد؛ والرقابة على مساهمات المؤسسات المالية والبنكية في رأس مالها من قبل "لجنة الإشراف على التأمينات" بهدف تعزيز السلامة المالية؛

– تدعيم وتوسيع شبكة توزيع منتجات التأمينات عن طريق البنوك والمؤسسات المالية (التأمين المصرفي)؛

– إدراج مهنة الإكتواري ضمن فئة الخبراء ومحافظي العواريات بعد الحصول على الاعتماد من قبل جمعية شركات التأمين.

المطلب الثاني: المتدخلون في سوق التأمين الجزائري

نتناول في هذا المطلب الوحدات المكونة والمتدخلة في سوق التأمين الجزائري، من حيث الهيئات التي تضبط النشاط، ومن جهة أخرى المؤسسات التي تقدم الخدمات التأمينية.

أولا: الهيئات المكلفة بضبط نشاط التأمين

أ- الوزارة الوصية (وزارة المالية):

تتدخل الوزارة الوصية من خلال احتكارها لأهلية منح الاعتماد لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين من أجل ممارسة نشاطها في السوق الوطني، ومنح التراخيص بهدف فتح فروع تأمين أجنبية ومكاتب وفروع لشركات تأمين و/أو إعادة تأمين في الجزائر، كما أن وزارة المالية هي من تعتمد الجمعيات المهنية، سواء بالنسبة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين الوطنية والأجنبية، أو للوكلاء العامين والسماسرة.

ب- المجلس الوطني للتأمينات (CNA):

جهاز استشاري تابع لوزارة المالية، استحدث بموجب الأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995، والذي يجمع بين ممثلي الدولة، أربعة ممثلين لشركات التأمين، ممثلين (2) لوسطاء التأمين، ممثل (1) عن الخبراء المعتمدين، ممثل (1) عن الإكتواريين، ممثلين (2) عن المؤمن لهم، وممثلين (2) عن مستخدمي القطاع، برئاسة الوزير المكلف بالمالية، تتمثل أهدافه في:

– ترقية نشاط التأمين من خلال تطوير ترسانة الحماية والتقليل من فرص حدوث المخاطر؛

– تحسين وتحديث ظروف السير لشركات التأمين؛

– تقديم استشارات لجميع المسائل المتعلقة بنشاط التأمين؛

– إيجاد التوازن بين الحقوق والالتزامات بين طرفي العقد.

ج– لجنة الاشراف على التأمينات (CSA):

تم إنشاؤها بتاريخ 09 أفريل 2008 بموجب المادة 26 من القانون 06–04 الصادر بتاريخ 12 مارس 2006، والتي تعدل المادة 209 من الأمر 95–07، وهي تعتبر الجهاز الذي تمارس به الدولة الرقابة على نشاط التأمين وإعادة التأمين،[1] وتتكون من خمسة أعضاء معينين بموجب مرسوم رئاسي بناءً على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية هم: الرئيس (مقترح من وزير المالية)، قاضيين اثنين (مقترحان من المحكمة العليا)، ممثل عن الوزير المكلف بالمالية وخبير في ميدان التأمينات يقترحهما الوزير المكلف بالمالية، وتتمثل أهداف اللجنة فيما يلي:

– السهر على احترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين، الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2006، العدد:15، ص:6.

– التأكد من أن هذه الشركات تفي بالالتزامات التي تعاقدت عليها اتجاه المؤمن لهم ولازالت قادرة على الوفاء؛

– التحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأسمال شركة التأمين و/أو إعادة التأمين.[1]

د– مركزية الأخطار:

هيئة تابعة لوزارة المالية، تم إنشاؤها بتاريخ 19 ماي 2007 بناءً على المادة 33 مكرر من الأمر 95–07، والتي تنص على أنه "لا يحق لأي مؤمن له إلا اكتتاب تأمين واحد ومن نفس الطبيعة لنفس الخطر"، ومن مهام هذه اللجنة نجد:

– جمع و تركيز كل المعلومات المتعلقة بعقود التأمين المكتتب بها لدى شركات التأمين وإعادة التأمين و الفروع السابقة لشركات التأمين؛

– إلزام كل شركات التأمين بالتصريح عن جميع العقود الصادرة.

هـ– الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين (UAR):

وهو جمعية مهنية مهتمة بمشاكل المؤمنين بحيث تشمل عضويته شركات التأمين و/أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة في الجزائر، تسير هذه الجمعية وفقا

[1] غفصي توفيق، **مرجع سابق**، 2020، ص:9.

لأحكام القانون 90-31 المتعلق بالجمعيات، أنشئ بتاريخ 22 فيفري 1994، من بين مهامه:

- تمثيل المصالح المهنية للمشتركين المؤمِّنين على المستوى الدولي والوطني؛

- العمل على تحسين نوعية الخدمات التأمينية؛

- العمل على ترسيخ أخلاقيات المهنة؛

- العمل على تحسين مستوى التكوين والتأهيل.

و- صندوق ضمان السيارات (FGA):

وهو مؤسسة عمومية أنشئ بتاريخ 05 أفريل 2004 بموجب المرسوم رقم04-103، ينشط تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، حيث يتولى هذا الصندوق مهمة تحمل كل أو جزء من التعويضات التي تخرج عن نطاق تدخل شركات التأمين، والممنوحة إلى ضحايا الحوادث الجسمانية أو ذوي حقوقهم التي تتسبب في وقوعها عربات برية ذات محرك، وفي حالة ما إذا ظل المسؤول عن الأضرار مجهولا، أو مسقوطا عنه الضمان، أو كانت تغطيته غير كافية، أو غير مؤمن وتبين أنه غير قادر على الوفاء جزئيا أو كليا.

ز- صندوق ضمان المؤمن لهم (FGAS):

تبعا لأحكام المادة 213 مكرر من الأمر 95-07 المعدل والمتمم بالقانون 06-04 المتعلق بالتأمينات، أسس لدى وزارة المالية صندوق الضمان المؤمن لهم، موارده مشكلة من اشتراك سنوي لشركات التأمين و/أو إعادة لتأمين وفروع الشركات الأجنبية المعتمدة، لا يتعدى مبلغه 1% من الأقساط الصادرة الصافية.

ح- المكتب المتخصص بالتعريفة في مجال التأمينات (BST):

أنشئ هذا المكتب بتاريخ 11 أوت 2009 تطبيقا للمادة 231 من الأمر رقم 95-07، ويهدف إلى دراسة وتحيين تعريفات التأمين المعمول بها، كما يمكن أن يستشار هذا المكتب في إطار مهامه من إدارة مراقبة التأمينات في كل المسائل المرتبطة بتعريفة عمليات التأمين، وكذا في أي نزاع ناجم عن تطبيق أو تأويل التعريفات أو مقاييس التعريفة.

ثانيا: الشركات الناشطة في سوق التأمين الجزائري

هناك 24 شركة ناشطة في سوق التأمينات الجزائري بين عمومية ومختلطة وخاصة، منها ما تزاول نشاط التأمين و/أو إعادة التأمين على الأضرار، ومنها ما تنشط في تأمينات الأشخاص، وتوجد من بينها ثلاث شركات عمومية متخصصة نبينها فيما يلي:

1-شركات التأمين على الأضرار:

وفي مجملها 13 شركة منها 4 شركات عمومية هي: (Saa, CASH, CAAT, CAAR)، و6 شركات خاصة هي: (TRUST, GAM Assurances, Salama, Alliance, CIAR, GIG)، وشركة واحدة مختلطة هي: (AXA Assurance Algérie Dommage)، وتعاونيتين اثنتين هما: (MAATEC, CNMA).

وتغطي كل واحدة من هاته الشركات حسب التنظيمات المعمول بها الأخطار التالية:

- الحوادث والأمراض؛
- أجسام السيارات البرية (عدا السكك الحديدية)؛
- أجسام عربات سكك الحديدي؛
- أجسام الطائرات؛
- أجسام السفن البحرية والبحيرات؛
- البضائع المنقولة؛
- الحرائق، الانفجارات والعناصر الطبيعية؛
- الأضرار الأخرى في الممتلكات؛

- المسؤولية المدنية للعربات البرية ذات المحرك الواحد؛

- المسؤولية المدنية للمركبات الجوية؛

- المسؤولية المدنية العامة؛

- القروض والكفالة؛

- خسائر مالية متنوعة؛

- الحماية القانونية؛

- إعادة التأمين.

2-شركات تأمينات الأشخاص:

وتمارس هذا النشاط 8 شركات منها شركتين عموميتين هما: (TALA Assurances, CAARAMA Assurances)، وشركتين خاصتين (Macir Vie, Cardif El Djazair)، و3 شركات مختلطة هي (L'Algérienne Vie, AXA Assurance Algérie Vie, Amana Assurance)، وتعاونية واحدة هي (Le Mutualiste).

وتتمثل المخاطر التي تتم تغطيتها من طرف هاته الشركات فيما يلي:

- الحوادث الجسمانية؛

- الأمراض؛

- المساعدة (مساعدة الأشخاص في وضع صعب، خاصة أثناء السفر)؛

- الحياة–وفاة؛

- التأمينات المرتبطة بصناديق الاستثمار؛

- الرسملة؛

- إدارة الصناديق الجماعية؛

- الاحتياط الجماعي؛

- إعادة التأمين.

3–شركات التأمينات المتخصصة:

ونجد 3 شركات متخصصة اثنتان منها مؤهلتان لممارسة تأمين القرض وهما: شركة ضمان القرض العقاري (SGCI)، والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)، والأخرى متخصصة في إعادة التأمين وهي الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR).

خلاصة الفصل:

يعتبر التأمين أداة فعالة يمكن من خلاله التقليل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المؤمن لهم، من خلال نقل العبء (الخطر) المعين إلى المؤمِّن، بتعويض المؤمن له لكل أو جزء من الخسارة المالية التي تنجم عن تحقق الخطر، حيث تم تقسيم التأمين من حيث الغرض (اختياري وإلزامي)، أما من ناحية الموضوع فهناك ثلاث أنواع من التأمينات (تأمينات الأشخاص، تأمينات الممتلكات، تأمينات المسؤولية المدنية)، وقد يكون عينيا أو نقديا، كما يكون اختياريا أو إلزاميا من حيث العقود، أما من ناحية التقسيم العملي فإن المشرع الجزائري يقسمه من حيث تحديد رأس المال لكل فرع تأمين.

ونظرا للدور الاقتصادي والاجتماعي للتأمين في تحريك عجلة التنمية، فقد بادرت الجزائر إلى تطوير قطاع التأمين، من خلال إصدار الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات والمعدل بقانون 06-04 من أجل العمل على تطوير القطاع قصد إنشاء شركات خاصة وطنية وأجنبية، مما جعل السوق الوطنية ممثلة بعدة شركات (عمومية، خاصة ومختلطة)، وبالتالي تنوع المنتجات التأمينية والتي تخضع إلى إشراف ورقابة المجلس الوطني للتأمينات (CNA)، والاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين (UAR)، وكذا لمديرية التأمينات.

الفصل الثاني

جائحة كورونا (COVID-19)، وتطورها في الجزائر

تمهيد:

تُنذِر الأوبئة والجوائح بمخاطر صحية واجتماعية واقتصادية على نطاق واسع، وقد يؤدِّي انتشار مرض معد سريع الانتقال في أنحاء المعمورة إلى مقتل عشرات الملايين من الناس، وتعطيل الحياة الاقتصادية، وزعزعة الأمن الوطني، وحتى العالمي، وقد يُؤدِّي وباء شديد إلى ملايين الوفيات، بل وفي أكثر التقديرات تحفُّظا قد تُدمِّر الأوبئة ما يصل إلى 1% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وذلك على نحو مماثل لمخاطر جائحة كورونا (COVID-19) التي عرفها العالم مؤخرا، والتي سنتناولها بالدراسة في هذا الفصل بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية جائحة كورونا (COVID-19)؛

المبحث الثاني: تطور انتشار فيروس كورونا (COVID-19) في الجزائر، وآليات مجابهته؛

المبحث الثالث: تداعيات الجائحة على بعض القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالتأمين في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية جائحة كورونا (COVID-19)

شهد العالم على مدى العقود الماضية أوبئة خطيرة ومتعددة مثل فيروس الإيدز، إنفلونزا الطيور، إنفلونزا الخنازير، وآخرها جائحة كورونا (COVID-19) التي سنتعرف عليها وعلى تطورها في الجزائر من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مراحل نشوء الأوبئة والجوائح

تقسم منظمة الصحة العالمية مراحل نشوء الأوبئة والجوائح إلى ثمانية مراحل، كما يستخدم في تتبع مراحل تطور جوائح الإنفلونزا وذلك لتسهيل عملية تتبعها وفهمها[1]، تتمثل هذه المراحل في:

المرحلة الأولى: لم يتم الإبلاغ عن فيروسات قادرة على إصابة البشر من ضمن الفيروسات التي تدور بين الحيوانات؛

المرحلة الثانية: يتبين أن أحد فيروسات الإنفلونزا الحيوانية تتسبب في وقوع إصابات بين البشر؛

المرحلة الثالثة: يؤدي أحد فيروسات الإنفلونزا إلى حدوث حالات متفرقة أو مجموعات صغيرة من الحالات المرضية بين الناس؛

[1] عصماني عبد القادر، علقمة مليكة، "**دراسة تحليلية لمخلفات جائحة كورونا (COVID-19) على قطاع التأمين الأوروبي**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، المجلد:20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، سبتمبر 2020، ص:001-017

المرحلة الرابعة: يصبح الفيروس قادرا على إحداث فاشيات مستمرة على الصعيد المجتمعي، وينبغي لكل بلد يشتبه في وقوع حدث من هذا القبيل، استشارة منظمة الصحة العالمية بشكل عاجل حتى يتسنى تقييم الوضع على نحو مشترك؛

المرحلة الخامسة: انتشار الفيروس في بلدين على الأقل في أحد أقاليم منظمة الصحة العالمية؛

المرحلة السادسة: وهي مرحلة الجائحة التي تتسم بوقوع فاشيات على الصعيد المجتمعي في بلد آخر على الأقل في إقليم آخر من أقاليم منظمة الصحة العالمية، وتشير هذه المرحلة إلى أن ثمة جائحة عالمية طور الانتشار؛

المرحلة السابعة: وهي مرحلة ما بعد الذروة، حيث تشهد مستويات انتشار الجائحة في معظم الدول التي تمتلك آليات رصد مناسبة انخفاضا إلى مستويات أدنى من مستوى الذروة المسجلة، وتعني فترة ما بعد الذروة أن نشاط الجائحة بدأ يظهر ملامح الانخفاض، إلا أنه من غير المؤكد عدم حدوث موجات إضافية، لذا لا بد من التأهب؛

المرحلة الثامنة: وهي مرحلة بعد الجائحة، حيث تتراجع مستويات الجائحة بشكل ملحوظ، وهي مرحلة التعافي والتقييم.[1]

[1] عصماني عبد القادر، علقمة مليكة، **مرجع سابق**، ص:4

المطلب الثاني: ظهور فيروس كورونا (COVID-19)

(COVID-19) هو مرض معد يسببه فيروس كورونا المكتشف شهر ديسمبر من سنة 2019، في مقاطعة ووهان الصينية وانتشر إلى جميع أرجاء العالم في أقل من ثلاثة أشهر.

1- ظهور فيروس كورونا (COVID-19)

أ- بداية ظهور فيروس كورونا في العالم:

فيروس كورونا المستجد هو نوع من أنواع الفيروسات التي تصيب الجهاز التنفسي، ولقد سُجل أول انتشار له في مدينة ووهان في الصين.

وبعد بعض التحريات والفحوصات، وجد أن عدد كبير من المصابين كانوا في سوق الأسماك والحيوانات سابقًا، مما يشير إلى وجود علاقة ما بين الحيوانات والإصابة بفيروس كورونا المستجد.

إلى جانب ذلك، فإن الفيروس ينتقل من الإنسان المصاب إلى السليم أيضًا، الأمر الذي سرع من عملية انتشار الفيروس في الصين بشكل كبير.

وتجدر الإشارة إلى وجود سلالات أخرى من فيروس الكورونا، ومن بينها فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS)، والذي تم السيطرة عليه والتعامل معه في المملكة العربية السعودية تحديدًا.

ب- أعراض الإصابة بكورونا (COVID-19):

إن الإصابة بفيروس كورونا المستجد من شأنها أن تترافق مع عدد من الأعراض المختلفة، أهمها ما يأتي:

- ارتفاع درجة حرارة الجسم؛
- السعال؛
- ضيق في التنفس؛
- التهاب الحلق؛
- صداع...

وهذه الأعراض قد تتراوح من الطفيفة إلى الشديدة، وقد تظهر بعد يومين إلى 14 يوم تقريبًا من التعرض للفيروس.[1]

ج- كيف ينتشر فيروس الكورونا المستجد

ينتشر فيروس الكورونا المستجد من خلال الآتي:

- المخالطة الشخصية اللصيقة؛
- الرذاذ التنفسي الذي ينتشر بسبب السعال أو العطاس أو التنفس أو التحدث، فيمكن استنشاق هذا الرذاذ أو دخوله في فم شخص قريب أو أنفه أو عينه؛

[1] الموقع الالكتروني: https://www.webteb.com/articles/21644، تم الاطلاع بتاريخ: 2022/03/06، الساعة: 19:15.

- لمس الأسطح الملوثة بالفيروس ثم لمس الفم أو الأنف أو العين...

وفي ضوء الأرقام الحالية، فقد تأكد أن هذا الفيروس سريع الانتشار.

د- الوقاية من فيروس كورونا المستجد

حتى الآن لا يوجد طرق محددة للوقاية من فيروس كورونا المستجد، لذا فإن الطريقة الأمثل هي محاولة تجنبه كليًا.

في المقابل يوصي المركز الأمريكي لمكافحة الأمراض والوقاية منها باتباع طرق الوقاية من الالتهابات الرئوية والتي تشمل الآتي:

- غسل اليدين باستمرار بالماء والصابون لمدة لا تقل عن 20 ثانية؛
- تجنب لمس العينين أو الفم أو الأنف في حال عدم القدرة على غسل اليدين؛
- تحقيق مبدأ التباعد الاجتماعي والذي من شأنه أن يقلل من فرص الإصابة بالفيروس؛
- استخدام معقم اليدين في حال عدم توفر الماء والصابون، والتأكد من أن المعقم يحتوي على 60% كحول على الأقل؛
- البقاء في المنزل إذا شعرت بالمرض؛
- ارتداء الكمامة في الأماكن العامة.[1]

[1] الموقع الالكتروني: https://www.webteb.com/articles/21644 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2022/03/17، الساعة: 20:11.

المبحث الثاني: تطور انتشار فيروس كورونا في الجزائر، وآليات مجابهته

سنستعرض في هذا المبحث التطور التاريخي لفيروس كورونا في الجزائر منذ ظهور أول حالة بالجزائر، وكذا للإجراءات المتخذة من السلطات لمواجهة انتشاره.

المطلب الأول: تطور الحالة الوبائية للجائحة في الجزائر

منذ ظهور أول حالة بالجزائر في 25 فيفري 2020، شهدت الاحصائيات المتعلقة بالحالة الوبائية للجائحة تغيرات يومية وهو ما سنعرضه في الجدول الموالي من حيث عدد الإصابات بالفيروس، وعدد الوفيات بالفيروس بالإضافة إلى الحالات التي تماثلت للشفاء.

الجدول رقم (1): تطور الحالة الوبائية لجائحة كورونا (COVID-19) في الجزائر[1].

التاريخ	عدد الإصابات	عدد الوفيات	حالات الاستشفاء
مارس 2020	716	41	0
أفريل 2020	3290	392	1779
ماي 2020	5388	203	3969
جوان 2020	4513	259	4149
جويلية 2020	16487	298	10640
أوت 2020	14100	300	10707
سبتمبر 2020	7036	226	4930
أكتوبر 2020	6412	228	4027
نوفمبر 2020	25257	467	13608
ديسمبر 2020	16411	325	13318
جانفي 2021	7729	135	6217
فيفري 2021	5753	92	4754
مارس 2021	4100	110	3440
أفريل 2021	4916	160	3570
ماي 2021	6805	219	4731
جوان 2021	10713	244	7250
جويلية 2021	31766	538	18187
أوت 2021	24688	1015	18119
سبتمبر 2021	7279	543	5914
أكتوبر 2021	3093	108	2358
نوفمبر 2021	4079	151	2783
ديسمبر 2021	7901	205	5634

من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصحة.

[1] الموقع الالكتروني: https://www.sante.gov.dz/coronavirus/coronavirus-2019، تم الاطلاع بتاريخ: 2022/03/20، الساعة: 21:30.

بالاعتماد على معطيات الجدول السابق، يمكن توضيح تطور حالات الإصابة والشفاء وعدد الوفيات من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(1): تطور الحالة الوبائية لجائحة كورونا خلال سنتي 2021/2020.

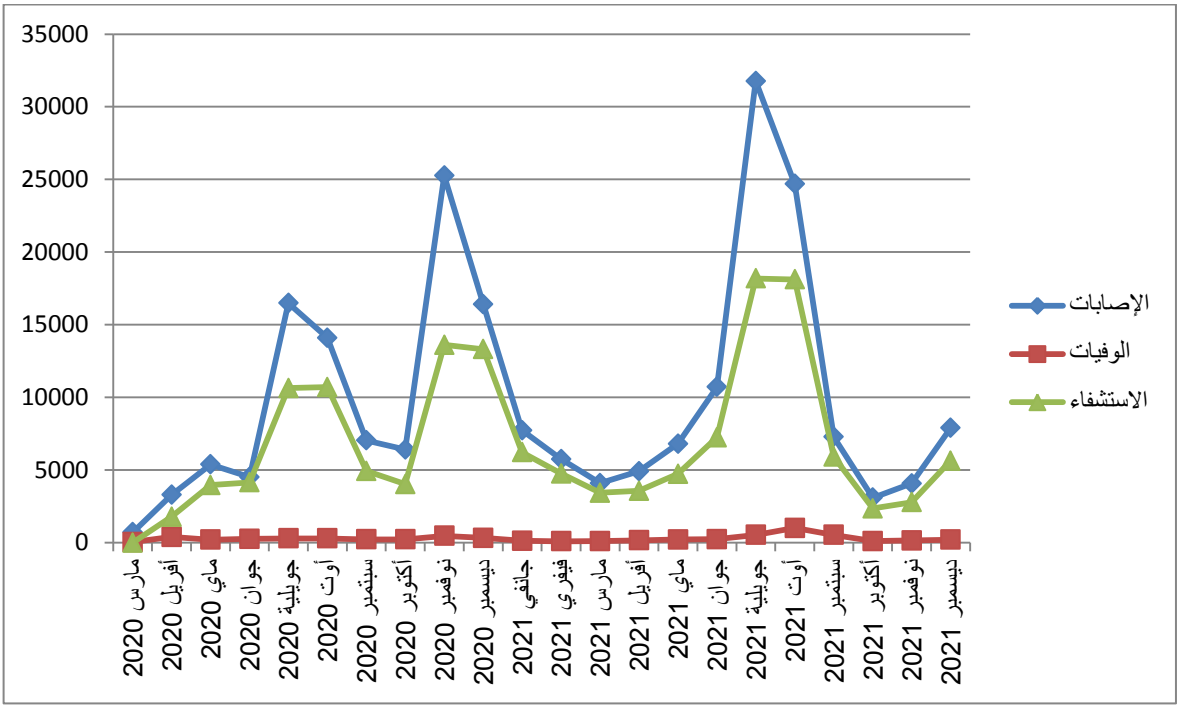

من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصحة الجزائرية.

من خلال الشكل (1)، نلاحظ أنه وبمجرد ما تم تسجيل أول حالة للإصابة بالفيروس والتي كانت لرعية إيطالي بتاريخ 25 فيفري 2020 بدأت حالات الإصابة في تزايد، ففي شهر مارس تم تسجيل 716 إصابة، و41 وفاة، لتصل إلى الذروة في شهر جويلية 2020 بتسجيل 16487 إصابة شهرية، و298 وفاة، و10640 حالة استشفاء لتبدأ عدد الإصابات في الانخفاض حتى شهر أكتوبر أين تم تسجيل 6412 إصابة، و228 وفاة، و4027 حالة استشفاء، ليعود عدد الإصابات ويسجل رقما قياسيا أين كانت الذروة في شهر نوفمبر

2020 بتسجيل 25257 إصابة، 467 وفاة و13608 حالة استشفاء، لتنخفض عدد الإصابات بدءً من شهر ديسمبر 2020 وحتى شهر أفريل 2021 أين عاودت الارتفاع لتسجل في شهر جويلية 2021 رقما قياسيا آخر في عدد الاصابات وكانت الموجة الثالثة بتسجيل 31766 إصابة، و18187 حالة استشفاء، في حين تم تسجيل 538 وفاة.

أما فيما يخص عدد حالات الاستشفاء فهو متناسب طرديا مع عدد الإصابات نظرا لاعتماد اللجنة الوطنية لمتابعة ورصد ومتابعة فيروس كورونا للبروتوكول العلاجي بدواء "الهيدروكسي كلوروكين"، وكذا لكون الجزائر من أولى الدول التي اقتنت اللقاح وبدأت في حملات التلقيح لصالح مواطنيها.

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية لمواجهة انتشار الوباء

لقد جوبه تطور الجائحة باتخاذ عدة إجراءات من السلطات العمومية، ونستعرض في هذه النقاط أهم الإجراءات:

1. بتاريخ 2020/03/12: أمر رئيس الجمهورية بإغلاق جميع المدارس وكذا الجامعات والحد من التجمعات؛
2. بتاريخ 2020/03/17:قررت لجنة الفتوى تعليق صلاة الجمعة والجماعة، وغلق المساجد في جميع أنحاء البلاد؛

3. بتاريخ 2020/03/21:أمر رئيس الجمهورية بإحالة نصف موظفي المؤسسات والإدارات العمومية على عطلة استثنائية مدفوعة الأجر ما عدا مستخدمي المصالح الحيوية الضرورية، وكذا تسريح النساء العاملات اللواتي لهن أطفال صغار؛[1]
4. تعليق نشاطات نقل الأشخاص بما فيها: الخدمات الجوية للنقل العمومي للمسافرين على الشبكات الداخلية، النقل البري في كل الاتجاهات، نقل المسافرين بالسكك الحديدية، النقل الموجه (الميترو، الترامواي والنقل بالمصاعد الهوائية)، النقل الجماعي بسيارات الأجرة، وأستثني من هذا الإجراء نشاط نقل المستخدمين؛[2]
5. بتاريخ 2020/03/24: إقامة نظام الحجر المنزلي في الولايات و/أو البلديات المصرح بها من قبل السلطات الصحية الوطنية كبؤر للوباء؛[3]
6. تقييد ممارسة الأنشطة التجارية وتعليق ممارسة نشاطات أخرى؛
7. تأسيس علاوة استثنائية لفائدة بعض فئات مستخدمي الجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية التابعة لها، المجندين في إطار الوقاية من جائحة كورونا ومكافحته؛[4]
8. منح مساعدة مالية لفائدة المتضررين من جائحة كورونا.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 26 رجب 1441 الموافق لـ 21 مارس 2020، المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا (كوفيد-19) ومكافحته.

[2] المرجع السابق.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 29 رجب 1441 الموافق لـ 24 مارس 2020، يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 20-104 المؤرخ في 03 رمضان 1441 الموافق لـ 26 أفريل 2020، يتضمن تأسيس علاوة استثنائية لفائدة بعض فئات مستخدمي الجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية التابعة لها، المجندين في إطار الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته.

المبحث الثالث: تداعيات الجائحة على بعض القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالتأمين في الجزائر

لقد انعكست الإجراءات المتخذة لمواجهة انتشار الجائحة على المستوى الوطني سلبيا على بعض القطاعات الاقتصادية كالنقل والسياحة والطاقة والمرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع التأمين، وسنتطرق في هذا المبحث إلى أداء هاته القطاعات في ظل الجائحة.

المطلب الأول: تداعياتها على قطاع النقل والسياحة

مثله مثل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، شهد قطاع النقل والسياحة خسائر كبيرة لم يسبق تسجيلها، فمنذ شهر مارس 2020 وبعيد الإجراءات الصارمة التي اتخذتها السلطات الوطنية والتي تحد من تنقل الأشخاص.

تكبدت شركة الخطوط الجوية الجزائرية خسائر بـ 40 مليار دينار، دون احتساب التسديدات المحتملة للزبائن.

بلغت خسائر شركة النقل البحري للمسافرين ما يقارب 7 مليار دينار.[1]

وسجل مجمع النقل البري للمسافرين خسائر تقدر بـ 15 مليار دينار، منها 13 مليار دينار خاص بالنقل الموزع (الميترو، الترامواي والنقل عبر الأسلاك).[1]

[1] الموقع الالكتروني: https://www.aa.com.tr/ar/2076326 ، تاريخ الاطلاع: 2022/04/01، الساعة: 23:10.

كما سجل المجمع الجزائري للنقل البحري (GATMA) خسائر قدرت بـ 792.84 مليون دينار كذلك شهدت الشركات والمؤسسات السياحية هي الأخرى صدمة حقيقية بتسجيلها أداءً غير مسبوق، حيث كانت خسائر الأرباح حسب طبيعة المؤسسات السياحية موضحة كالآتي:

27.3 مليار دينار في الشهر للفنادق الخاصة ووكالات السياحة والأسفار.

2.7 مليار دينار بالنسبة لمجمع فندقة، سياحة وحمامات معدنية (HTT).

تسجيل الديوان الوطني للسياحة (ONT) لخسائر أرباح بقيمة 87.6 مليون دينار.

الوكالة الوطنية لترقية السياحة (ANDT) شهدت تراجعا في رقم أعمالها يقدر بـ 31.56 مليون دينار.[2]

المطلب الثاني: تداعياتها على قطاع الطاقة

لقد قدر الأثر المالي لتداعيات الجائحة على أهم الشركات الطاقوية الناشطة في الجزائر كالتالي:

- تكبد مجمع سوناطراك خسائر بقيمة 10 مليار دولار، مسجلا تراجعا بـ 41% من رقم أعماله للتصدير.

[1] الموقع الالكتروني: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20201222/204396 ، تاريخ الاطلاع: 2022/04/02، الساعة: 00:30.

[2] Melissa MOKDAD, "**le tourisme décrété secteur sinistré**", Revue de L'Assurance, 30éme édition, CNA, Alger, Algérie, Juillet à Septembre 2020, P21.

- كذلك مجمع سونلغاز سجل خسائر بقيمة 18.7 مليار دينار جزائري بسبب انخفاض الاستهلاك جراء تراجع النشاط الاقتصادي.

- كما سجلت شركة نفطال خسائر قدرت بـ 41 مليار دينار جزائري.[1]

[1] الموقع الالكتروني: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/201089، تاريخ الاطلاع: 2022/04/02، الساعة: 14:30.

خلاصة الفصل

بالرغم من أن الإجراءات المتخذة من طرف السلطات في مختلف دول العالم ومن بينها الجزائر ساهمت في ولو بشكل نسبي في التحكم في انتشار جائحة كورونا (COVID-19)، إلا أنها كانت سببا رئيسيا في تفاقم الركود الاقتصادي في جل القطاعات كالنقل والسياحة والطاقة، والذي انعكس بشكل آلي على قطاع التأمين.

الفصل الثالث

سوق التأمين الجزائري في ظل جائحة كورونا (COVID-19)

خلال 2021/2017

تمهيد:

بناءً على شلل العديد من القطاعات الاقتصادية المهمة بسبب الجائحة مثل السياحة، النقل والطاقة كما ذكرنا سابقا، وللارتباط الوثيق لقطاع التأمين بهاته القطاعات فقد شهد هو الآخر اضطرابا كبيرا مس جميع شركات التأمين بجميع فروعه، وسنحاول في هذا الفصل دراسة تأثير جائحة كورونا (COVID-19) على سوق التأمين الجزائري من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تأثير الجائحة على الإنتاج؛

المبحث الثاني: تأثير الجائحة على المطالبات؛

المبحث الثالث: تأثير الجائحة على نشاط إعادة التأمين.

المبحث الأول: تأثير الجائحة على الإنتاج

لقد أثرت الجائحة تأثيرا مباشرا على مداخيل شركات التأمين، وقد مس هذا التأثير كلا من العقود الجارية والأعمال الجديدة على حد سواء، وهنا يمكن التمييز بين التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص.

المطلب الأول: تأثيرها على إنتاج التأمينات على الأضرار

يمثل الجدول (2) تطور رقم الأعمال في التأمينات على الأضرار حسب الفروع المكونة له للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021:

الجدول(2):تطور رقم الأعمال في التأمينات على الأضرار حسب الفروع المكونة له للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021

الوحدة د.ج

	2017	2018	2019	2020	2021
تأمين السيارات	65 596 692 201	69 033 588 873	69 195 082 014	62 662 921 454	61 717 436 346
الحريق والأضرار المختلفة	45 866 792 293	46 660 876 499	51 698 674 198	53 033 173 521	59 332 614 909
التأمينات الفلاحية	2 624 443 490	2 473 975 794	2 684 518 677	2 218 505 847	2 124 941 985
تأمين النقل	5 887 381 967	5 847 153 545	6 374 762 750	6 070 418 358	6 228 702 952
تأمين القروض	2 136 004 287	2 153 380 877	2 286 152 672	2 079 359 875	2 565 241 540
المجموع	**122 111 314 238**	**126 168 975 588**	**132 239 190 311**	**126 064 379 055**	**131 968 937 732**

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات

من خلال معطيات الجدول (2) يمكن توضيح التغير في رقم الأعمال في التأمينات على الأضرار حسب الفروع المكونة له بالشكل التالي:

الشكل(2):تطور رقم الأعمال في التأمينات على الأضرار حسب الفروع المكونة له للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021

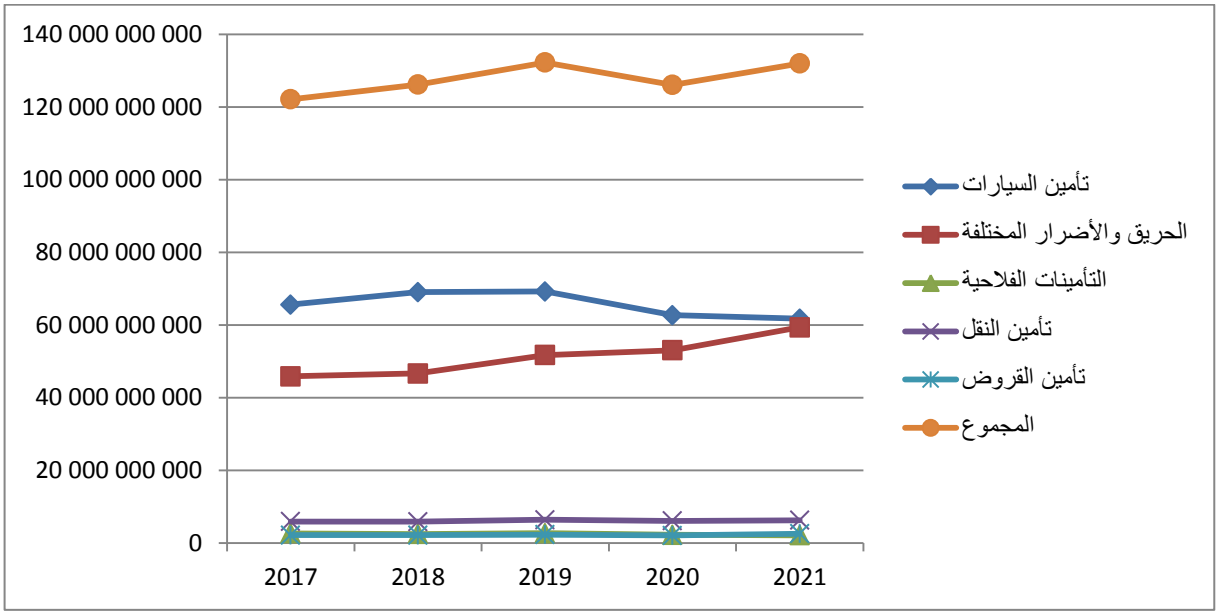

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات

من ملاحظتنا للمنحنى البياني يمكننا القول أن إجمالي رقم أعمال التأمين على الأضرار عرف نموا ملحوظا من سنة 2017 إلى سنة 2019؛

- حيث قدر بـ 3.2% سنة 2018، أين تجاوز ما قيمته 126 مليار دينار بحصة 88.4% من السوق؛

- وفي سنة 2019 شهدت جميع فروع التأمين على الأضرار منحى تصاعديا، حيث سجل رقم الأعمال ما يربو عن 132 مليار دينار بنسبة نمو قدرت بـ 4.5%، بحصة في السوق قدرت بـ86.7%؛

– وبنهاية سنة 2020 التي عايشنا خلالها الجائحة، سجل إجمالي رقم أعمال التأمين على الأضرار ما قيمته 126 مليار دينار، بانخفاض قدره –5.1% مقارنة بسنة 2019؛

– وخلال سنة 2021 شهد إجمالي رقم أعمال التأمين على الأضرار نموا إيجابيا قدر بـ 4.7% وبقيمة 131 مليار دينار.

1–فرع "السيارات":

يمثل الجدول التالي تطور رقم أعمال الفرع الثانوي "تأمين السيارات"، والذي يأتي ضمن فرع "تأمينات الأضرار" للفترة بين سنتي 2017/2021:

الجدول (3): تطور رقم الأعمال لفرع "السيارات" للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021 الوحدة د.ج

	2017	2018	2019	2020	2021
الأخطار الإجبارية	13 295 569 402	14 751 386 312	17 005 842 097	16 003 686 387	15 575 856 593
الأخطار الغير إجبارية	52 301 122 799	54 282 202 561	52 189 239 917	46 659 235 067	46 141 579 753
المجموع	**65 596 692 201**	**69 033 588 873**	**69 195 082 014**	**62 662 921 454**	**61 717 436 346**

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات

بحصة تفوق النصف من سوق التأمين على الأضرار، شهد فرع تأمين السيارات تغيرات في رقم الأعمال نلخصها في الشكل التالي:

الشكل(3): تطور رقم الأعمال لفرع "السيارات" للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021

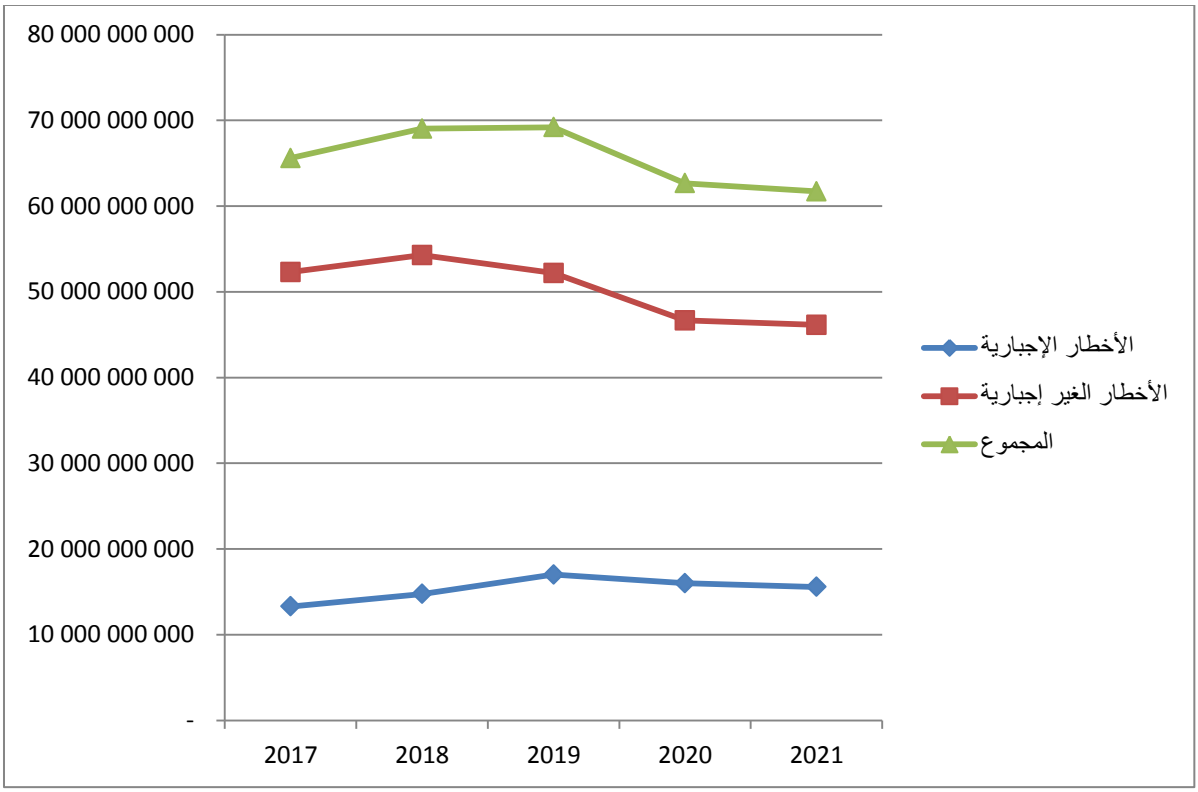

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات

وبتحليلنا لمعطيات الشكل السابق، يمكن القول أن فرع تأمين السيارات عرف نموا بين سنتي 2017 و2019؛

- حيث وفي سنة 2018 عرف رقم أعمال فرع السيارات نسبة نمو قدرت بـ 5.2% مقارنة بسنة 2017، وبقيمة تجاوزت 69 مليار دينار منها ما يفوق 54.2 مليار دينار وبحصة 78.8% للتأمينات الاختيارية والتي سجلت هي الأخرى ارتفاعا قدره 4% مقارنة بسنة

2017، في حين أن التأمينات الإجبارية وبقيمة تقارب 14.8 مليار دينار شهدت نموا بنسبة 9.8%؛

– وفي سنة 2019 شهد رقم الأعمال نموا طفيفا قدر بـ0.3% مسجلا ما قيمته 69.2 مليار دينار، منها 52.2 مليار دينار وبحصة 75.4% للتأمينات الاختيارية بارتفاع قدره 3.8%، أما التأمينات الإجبارية وبحصة 24.6% فقد سجلت رقم أعمال تجاوز 17 مليار دينار بنسبة نمو 15.4% والذي نتج عن الرفع من تسعيرة ضمان "المسؤولية المدنية"؛

– أما في سنة 2020 فقد عرف فرع "السيارات" انخفاضا في رقم الأعمال قدر بـ –9.2% بتسجيله ما قيمته 62.6 مليار دينار وهذا بسبب تراجع التأمينات الاختيارية والتي تمثل 74.4% من الفرع بنسبة–10.5% مسجلة 46.6 مليار دينار، كذلك التأمينات الاجبارية سجلت انخفاضا بنسبة 5.4% من 17 مليار دينار سنة 2019 إلى 16 مليار دينار؛

– وفي سنة 2021 استمر رقم الأعمال لفرع "السيارات" في منحى تنازلي مسجلا نسبة –1.5% من 62.6 مليار دينار سنة 2020 إلى 61.7 مليار دينار، حيث سجلت التأمينات الاختيارية انخفاضا بـ –1.1% مسجلة 46.1 مليار دينار مقارنة بـ 46.6 مليار دينار سجل سنة 2020، كذلك التأمينات الاجبارية عرفت هي الأخرى انخفاضا بنسبة –2.7% من 16 مليار دينار كرقم أعمال سنة 2020 إلى 15.5 مليار دينار.

ويبقى المتسبب الرئيسي في هذا المنحى التنازلي المسجل في هذا الفرع هو إجراءات الحجر الصحي والغلق المفروضة من طرف السلطات العمومية في أعقاب الأزمة الصحية العالمية المتمثلة في جائحة كورونا والتي أدت إلى الحد من تنقل المركبات وكذلك إغلاق العديد من نقاط البيع، والمراكز الحدودية.

2-فرع الحريق والأخطار المختلفة:

شهد رقم الأعمال في الفرع الثانوي "الحريق والأخطار المختلفة" أرقاما ممثلة في الجدول التالي:

الجدول(4): تطور رقم الأعمال لفرع "الحريق والأخطار المختلفة" للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021 الوحدة د.ج

	2017	2018	2019	2020	2021
الحريق، إنفجارات وعناصر طبيعية	28 746 910 061	32 812 198 309	36 964 036 493	40 686 738 897	46 100 618 320
أضرار السلع الأخرى	13 660 529 662	10 485 513 557	12 084 032 262	9 906 756 660	10 627 738 294
تأمينات المسؤولية المدنيية	2 842 230 597	2 750 970 583	2 399 886 846	2 276 990 795	2 473 430 919
خسائر مالية أخرى	616 276 402	607 992 398	248 270 649	162 600 198	130 734 126
الحماية القضائية	845 571	4 201 652	2 447 948	86 971	93 250
المجموع	**45 866 792 293**	**46 660 876 499**	**51 698 674 198**	**53 033 173 521**	**59 332 614 909**

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات

من خلال معطيات الجدول (4)، يمكن توضيح التغيرات في الفرع الثانوي "الحريق والأخطار المختلفة" بالشكل (4):

الشكل(4): تطور رقم الأعمال لفرع "الحريق والأخطار المختلفة" للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021

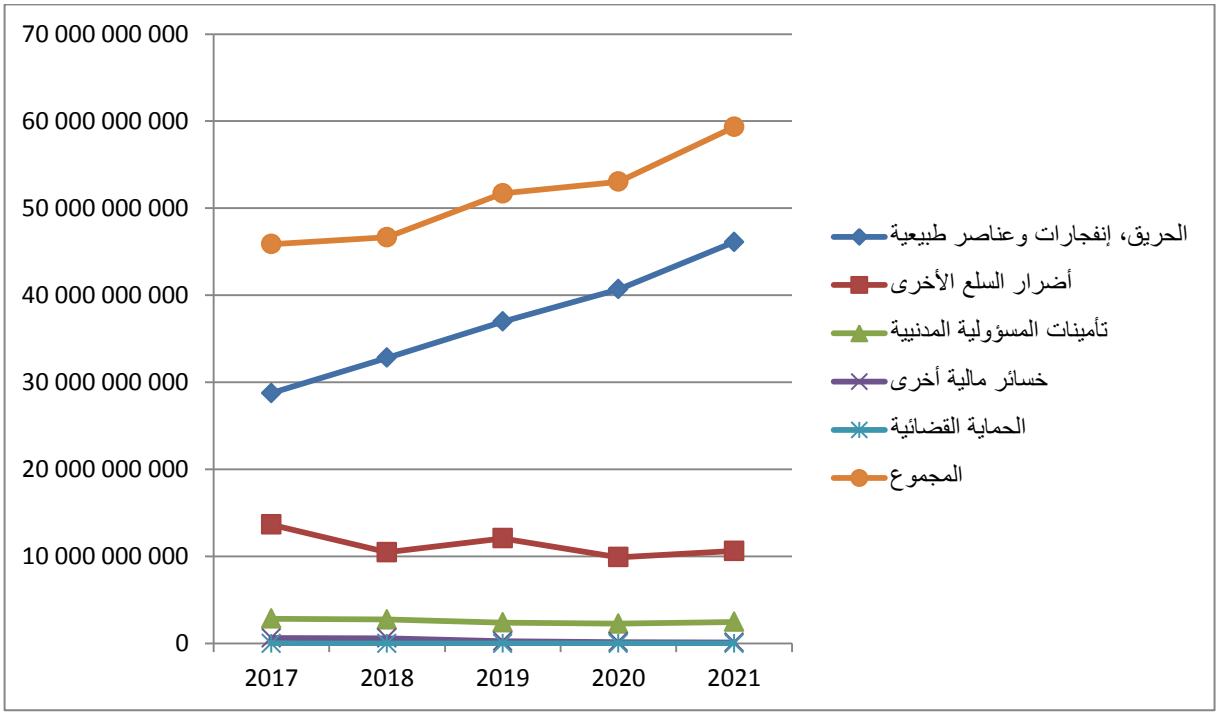

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات

كان فرع الحريق والأخطار المختلفة الاستثناء، حيث ومن تحليلنا لمعطيات الجدول (4)، والمنحنى (4)، يتبين لنا أنه ومنذ سنة 2018 في تغير إيجابي؛

- أين سجل نموا قدره 1.6% سنة 2018 برقم أعمال 46.6 مليار دينار، هذه الزيادة كانت بسبب ارتفاع رقم الأعمال في الفرع الثانوي "الحريق، الانفجارات والعناصر الطبيعية" بنسبة 14.1%، والتي تمثل حصة الأسد من الفرع بـ40.4%، مقابل انخفاض بنسبة

-23.8% سجل في "أضرار السلع الأخرى"، وكذا سجل معدل نمو سلبي بنسبة -2.5% للفرع الثانوي "المسؤولية المدنية للحريق"؛

- وفي سنة 2019 سجل فرع الحريق والأخطار المختلفة نموا بوتيرة متزايدة حيث سجل رقم أعمال يقدر بـ51.7 مليار دينار بنسبة نمو 10.4% مقارنة بسنة 2018 هذه الزيادة كانت بسبب ارتفاع رقم الأعمال في الفرع الثانوي "الحريق، الانفجارات والعناصر الطبيعية" بنسبة 12.4%، والذي ارتفعت حصته إلى 71.6%، كذلك سجل الفرع الثانوي "أضرار السلع الأخرى" نموا بنسبة 13.8%، وعلى النقيض سجل معدل نمو سلبي بنسبة -11.4% للفرع الثانوي "المسؤولية المدنية للحريق"؛

- وفي سنة 2020 والذي شهد ظهور جائحة كورونا (COVID-19)، وبالرغم من المنحى التصاعدي لنمو فرع "الحريق والأضرار المختلفة إلا أنه كان بوتيرة بطيئة أين سجل نسبة 1.3%، فباستثناء "الحريق، الانفجارات والعناصر الطبيعية" والذي سجل معدل نمو بـ 8.5% مقارنة بسنة 2019، سجلت أغلب الفروع الثانوية معدلا سلبيا، حيث نجد فرع "أضرار السلع الأخرى" تراجع في النمو في رقم الأعمال بـ-18.4%، وفرع "المسؤولية المدنية للحريق" تراجع بـ -6.8%؛

- أما إحصائيات 2021 فتشير إلى عودة التسارع في النمو إلى معدله في ما قبل الجائحة أين سجل رقم أعمال فرع "الحريق والأخطار المختلفة" ما قيمته 59.3 مليار دينار بمعدل

نمو جاوز 11.9%، وقد سجلت جميع الفروع الثانوية معدلات إيجابية، أين قدر معدل نمو فرع "الحريق، الانفجارات والعناصر الطبيعية" والذي يمثل حصة 77.7% من الفرع، بنسبة 13.3% وبرقم أعمال 46.1 مليار دينار، كذلك سجل فرع "أضرار السلع الأخرى" معدل 7.3%، وفرع "المسؤولية المدنية للحريق" سجل ارتفاعا بـ 8.6%.

3-فرع تأمينات الفلاحة:

حقق رقم الأعمال لفرع "تأمينات الفلاحة" حسب منتجات التأمين التي تتفرع عنه الأرقام الموضحة في الجدول (5):

الجدول(5): تطور رقم الأعمال لفرع "التأمينات الفلاحية" للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021 الوحدة د.ج

	2017	2018	2019	2020	2021
الحريق والأخطار الفلاحية المتعددة	106 757 022	209 424 643	156 887 588	221 238 430	239 440 324
الانتاج النباتي	628 099 793	630 031 874	822 527 884	567 796 841	522 778 078
الانتاج الحيواني	736 581 295	606 677 705	780 140 603	782 531 255	700 271 327
المسؤولية المدنية للفلاح	417 410 135	344 547 909	197 460 229	82 866 153	72 418 444
تأمينات الآلات والمعدات الفلاحية	717 831 930	669 676 816	706 657 127	540 068 524	571 846 294
أضرار فلاحية أخرى	17 763 315	13 616 847	20 845 246	24 004 644	18 187 518
المجموع	**2 624 443 490**	**2 473 975 794**	**2 684 518 677**	**2 218 505 847**	**2 124 941 985**

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات

بالاعتماد على الأرقام الموضحة في الجدول (5)، يمكننا توضيح منحنيات التغير في رقم الأعمال المحقق في فرع "تأمينات فلاحية" حسب كل منتج بالشكل(5) الموالي:

الشكل(5): تطور رقم الأعمال لفرع "التأمينات الفلاحية" للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021

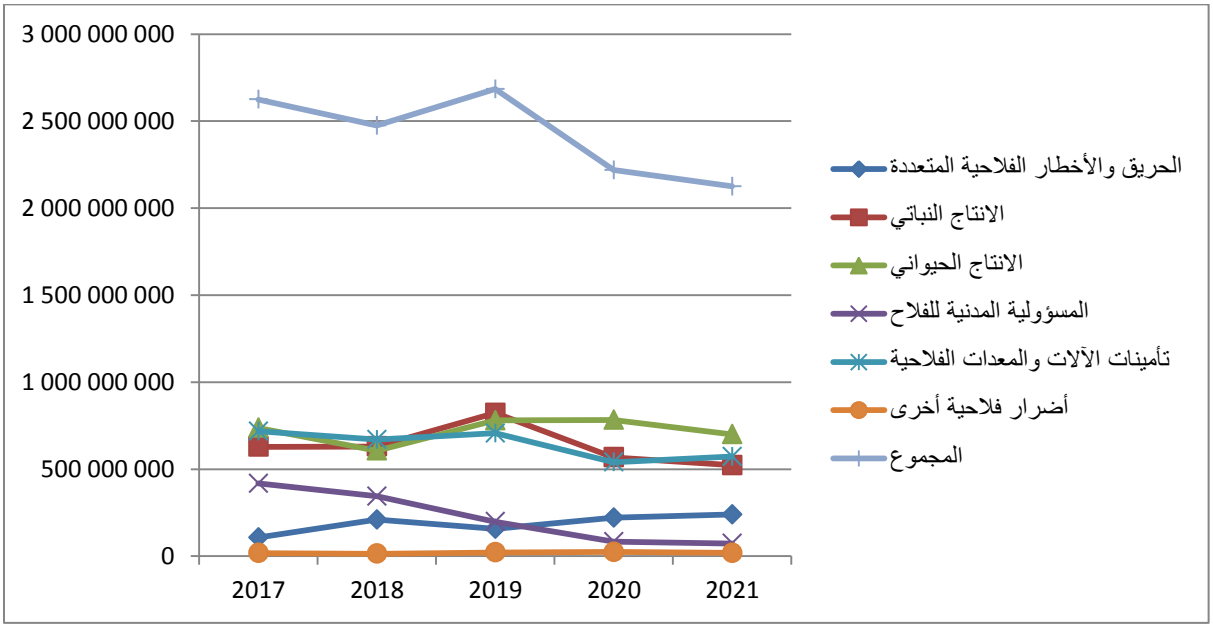

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات

- من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول (5) والشكل (5)، يتجلى لنا أن رقم أعمال فرع "تأمينات الفلاحة" سنة 2018 سجل انخفاضا بنسبة -5.8% من 2.6 مليار دينار إلى 2.5 مليار دينار، والذي يرجع إلى انخفاض رقم أعمال الفرع الثانوي "الإنتاج الحيواني" بنسبة -17.3%، وكذا الفرعين الثانويين "أضرار فلاحية أخرى"، "تأمينات الآلات والمعدات الفلاحية" بـ -23.3% و -5.6%، حيث تمثل هذه الفروع الثلاثة ما نسبته 52.6% من محفظة فرع "تأمينات الفلاحة"، على الرغم من تسجيل الفرعين "الحريق والأخطار الفلاحية المتعددة" و"الإنتاج النباتي" لمعدل نمو إيجابي قدر بـ 86.2%، و0.2%؛

– أما في سنة 2019 فقد شهد رقم الأعمال ارتفاعا بـ 8.5%، حيث نتج هذا الارتفاع عن تسجيل الفروع "الإنتاج الحيواني"، "الإنتاج النباتي" وفرع "أضرار فلاحية أخرى" لمعدلات نمو إيجابية قدرت بـ 28.8%، 30.6% و53.1% تباعا، في حين سجل فرعي "الحريق والأضرار الفلاحية المتعددة" و"المسؤولية المدنية للفلاح" تراجعا في النمو بمعدل 25.8% و42.7%؛

– وفي سنة 2020، شهد رقم أعمال فرع "تأمينات الفلاحة" انخفاضا كبيرا حيث سجل ما قيمته 2.2 مليار دينار بمعدل نمو سلبي قدر بـ –17.8%، هذا التراجع يرجع بالأساس إلى التراجع المسجل في الفروع الثانوية "المسؤولية المدنية للفلاح"، "الانتاج النباتي"، "تأمينات الآلات والمعدات الفلاحية" وفرع "الانتاج الحيواني" بمعدلات قدرت بـ –58.2%، –31.3%، 21.7% و2.2%، في مقابل تسجيل فرعي "الحريق والأخطار الفلاحية المتعددة" و"أضرار فلاحية أخرى" لمعدل نمو إيجابي قدر تواليا بـ 40.2%، و14.9%؛

– وفي سنة 2021 تواصل انخفاض رقم الأعمال حيث سجل 2.1 مليار دينار بتراجع قدره –4.2% مقارنة بسنة 2020، نتيجة لانخفاض في رقم أعمال الفروع الثانوية "الانتاج النباتي"، "الانتاج الحيواني"، "المسؤولية المدنية للفلاح" وفرع "أضرار فلاحية أخرى" بالمعدلات –7.9%،–10.5%، –12.6% و–24.4% تواليا، في حين سجل فرعا "الحريق والأخطار الفلاحية المتعددة" و"تأمينات الآلات والمعدات الفلاحية" معدلا نمو إيجابيان قدرا بـ 8.2% و5.9%.

4-فرع تأمين النقل:

لقد حقق الفرع رقم أعمال موزع كما في الجدول (6) الموالي:

الجدول(6): تطور رقم الأعمال لفرع "تأمينات النقل" للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021 الوحدة د.ج

	2017	2018	2019	2020	2021
النقل البري	1 165 361 610	1 175 269 711	1 175 758 468	1 041 877 452	1 114 004 680
النقل بالسكك الحديدية	6 654 370	6 909 906	8 835 071	17 784 626	14 889 912
النقل الجوي	1 525 648 793	1 316 415 525	2 048 944 622	1 980 565 521	1 978 260 983
النقل البحري	3 189 717 194	3 348 558 403	3 141 224 589	3 030 190 759	3 121 547 377
المجموع	**5 887 381 967**	**5 847 153 545**	**6 374 762 750**	**6 070 418 358**	**6 228 702 952**

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات

يمكننا ترجمة أرقام الجدول (6) إلى الشكل (6):

الشكل(6): تطور رقم الأعمال لفرع "تأمينات النقل" للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021

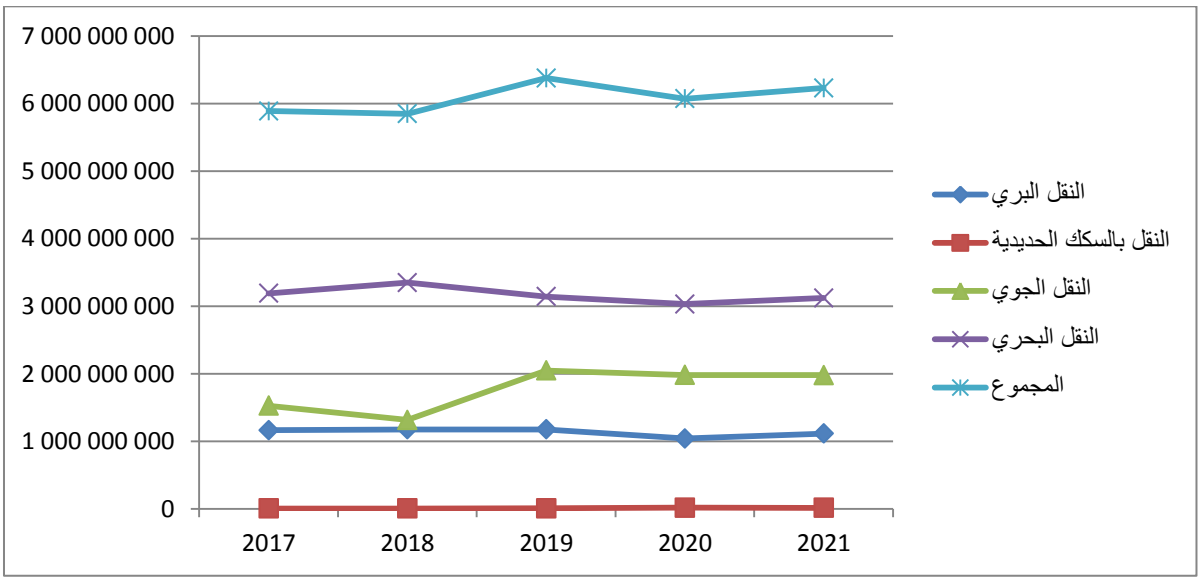

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات

– من خلال ما يوضحه الجدول (6) والشكل (6) من معطيات، يتبين لنا أن فرع "النقل" شهد تراجعا في رقم الأعمال سنة 2018 بمعدل –1% بتسجيله 5.8 مليار دينار، هذا التراجع يعود إلى الانخفاض في رقم الأعمال والذي شهده الفرع الثانوي "النقل الجوي" بمعدل –17.3% والذي يمثل حصة 22.6% من الفرع، في مقابل تسجيل فرع "النقل البحري" والذي يحوز على حصة 57.2% لمعدل إيجابي قدره 4.4%، أما فرعي "النقل البري" و"النقل بالسكك الحديدية" فسجلا تباعا 0.7% و2.2%؛

– وفي سنة 2019 ارتفع رقم الأعمال إلى قرابة 6.4 مليار دينار بمعدل 5%، أين سجل فرعا "النقل الجوي" الذي يشغل 40% من إجمالي عائدات الفرع و"النقل البري" لمعدلي نمو قدرا بـ 40% و0.7%، بالرغم من انخفاض رقم أعمال الفرعين الآخرين "النقل البحري" و"النقل بالسكك الحديدية" واللذان سجلا تباعا –7.2%، و–21.2%؛

– أما في سنة 2020، فقد سجل رقم أعمال فرع "النقل" 6 مليار دينار بمعدل انخفاض –5.1%، والسبب في هذا الانخفاض هو التراجع في أرقام أعمال الفروع الثانوية "النقل الجوي"، "النقل البحري" و"النقل البري" والتي شهدت تراجعا قدر بـ –3.4%، –4.4% و–10.9% تباعا، ومرد هذا إلى تعليق الأنشطة المتعلقة بالنقل منها انخفاض النقل البري والبحري، والتوقف التام للنقل الجوي الناجم عن الاحترازات الوقائية للتقليل من تفشي الجائحة، بالرغم من تسجيل فرع "النقل بالسكك الحديدية" لنمو في رقم الأعمال قدر

بـ101.3%، إلا أنه لا يؤثر في الرقم الإجمالي للفرع نظرا لحصته الضئيلة والمقدرة بـ0.01% فقط؛

– وفي سنة 2021 سجل فرع "النقل" إنتاجا قدر بـ6.2 مليار دينار بمعدل 2.6% مقارنة بسنة 2020، وهذا راجع لفرع "التأمين البحري" والذي يشغل حوالي 50% الذي سجل معدل نمو يفوق 3%، بالإضافة إلى "النقل البري" بمعدل 6.9%، بالرغم من تراجع فرعي "النقل الجوي" و"النقل بالسكك الحديدية" بـ –0.1% و–16.9% تباعا، هذا الارتفاع مرده إلى الرفع التدريجي من الإجراءات الوقائية المفروضة من السلطات العمومية فيما يخص قطاع النقل.

5–فرع تأمين القروض:

لقد حقق الفرع إنتاجا بين سنتي 2017و2021 أرقام أعمال قدرت حسب ما هو موضح في الجدول (7):

الجدول(7): تطور رقم الأعمال لفرع "تأمين القروض" للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021 الوحدة د.ج

	2017	2018	2019	2020	2021
عدم الملاءة العامة (القروض المحلية)	820 904 867	805 441 913	1 101 343 614	1 021 832 154	1 069 151 897
قرض التصدير	114 963 180	173 787 670	174 639 778	154 007 603	225 792 720
البيع بالتقسيط (القرض الاستهلاكي)	62 176 650	150 694 704	54 321 609	28 482 637	26 874 698
القرض العقاري	1 137 959 590	1 023 456 590	955 847 671	875 037 481	1 243 422 225
المجموع	**2 136 004 287**	**2 153 380 877**	**2 286 152 672**	**2 079 359 875**	**2 565 241 540**

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات

ولتوضيح التغير في رقم أعمال الفرع، وضحنا معطيات الجدول (7) بالشكل (7)

الشكل(7): تطور رقم الأعمال لفرع "تأمين القروض" للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021

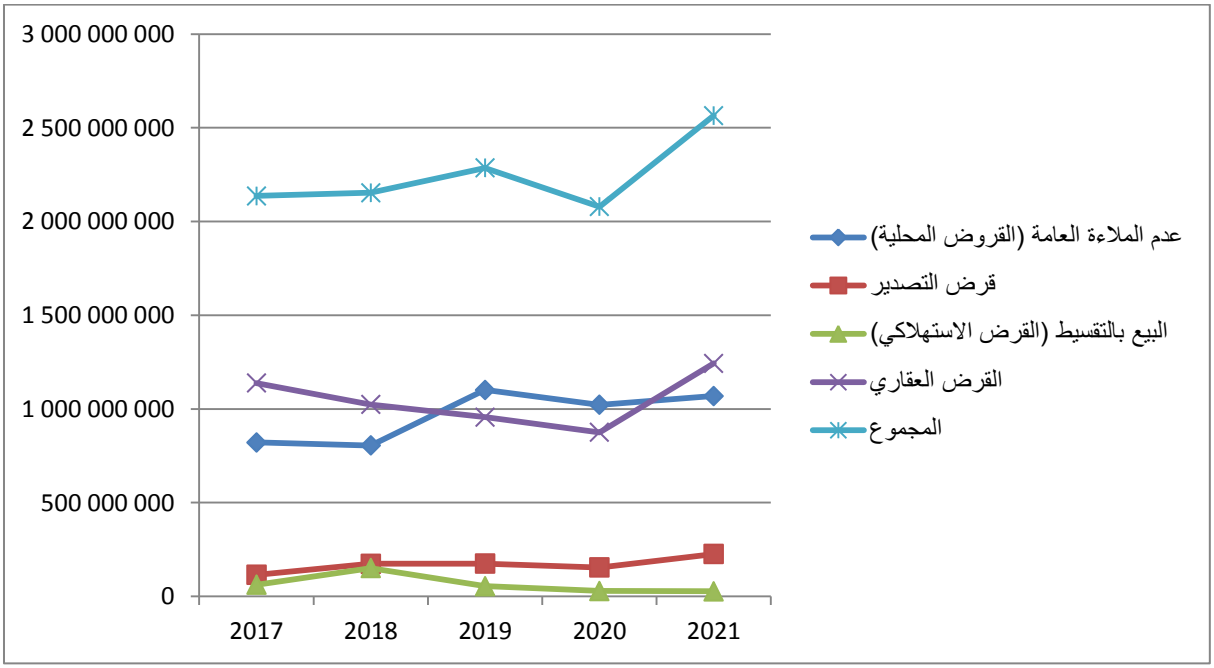

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات

– بالاعتماد على الجدول (7)، والشكل (7)، فقد شهد إنتاج فرع "القروض" لسنة 2018 ارتفاعا طفيفا قدر بـ0.4% نتيجة للارتفاع في انتاج الفروع الثانوية "قروض التصدير"، "قروض الاستهلاك" و"عدم الملاءة العامة" بمعدلات إيجابية قدرت تواليا بـ51.2%، 12.8% و6.8%، بالرغم من انخفاض انتاج فرع "القرض العقاري" بـ –9.9%، والذي تقارب حصته النصف من فرع "القروض"؛

– أما في سنة 2019 فقد سجل الفرع إنتاجا إجماليا قدر بحوالي 2.3 مليار دينار، وبمعدل نمو 6.5% مقارنة بسنة 2018، بفضل الارتفاع الكبير الذي شهده الفرع الثانوي "عدم الملاءة العامة" والذي سجل نموا بـ36.7%، وكذا الارتفاع في الفرع الثانوي "قرض التصدير" بـ0.5%، أما الفرعان الآخران "القرض الاستهلاكي" و"القرض العقاري" فقد شهدا تراجعا في رقم أعمالهما حيث سجلا –64% و–6% تباعا؛

– وفي سنة 2020 سنة تفشي الجائحة في الجزائر، شهد فرع "القروض" انخفاضا في رقم الأعمال بنسبة –9% مسجلا ما قيمته 2 مليار دينار، حيث مس هذا الانخفاض جميع الفروع الثانوية المكونة له "القرض الاستهلاكي"، "قرض التصدير"، "القرض العقاري" و"عدم الملاءة العامة" أين سجلت تباعا المعدلات –60.3%، –11.8%، –7.7% و–7.2%؛

– أما في سنة 2021 وبالمقارنة مع سنة 2020 فقد انتعش إنتاج الفرع وسجل ما قيمته 2.6 مليار دينار وبمعدل نمو قدر بـ 23.4%، حيث سجل الفرع الثانوي "القرض العقاري"

والذي يشغل حوالي 49% من فرع "القروض" معدل نمو قدر بـ 42.1%، كذلك سجل كل من الفرعين الثانويين "قرض التصدير" و"عدم الملاءة العامة" معدلات نمو إيجابية قدرت بـ46.6%، و4.6% تباعا، مع انخفاض قدر بـ –5.6% في فرع "القرض الاستهلاكي".

المطلب الثاني: تأثيرها على إنتاج التأمينات على الأشخاص

يمثل الجدول الموالي تطور رقم الأعمال في التأمينات على الأشخاص حسب الفروع المكونة له للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021:

الجدول(8): تطور رقم أعمال التأمينات على الأشخاص حسب الفروع المكونة له للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021

الوحدة د.ج

	2017	2018	2019	2020	**2021**
الحوادث	1 811 419 767	1 684 380 399	1 672 609 234	1 691 925 333	1 665 399 882
المرض	95 023 758	95 304 486	100 421 332	50 445 409	55 596 165
المساعدة	3 002 296 096	2 803 320 117	2 649 089 086	755 774 746	824 814 212
الحياة–وفاة	5 057 511 167	4 508 776 542	5 322 002 693	5 363 871 073	5 964 082 587
الرسملة	0	0	2 958 865	11 745	286 000
التوفير الجماعي	3 682 842 488	3 697 111 695	4 354 808 090	4 899 016 750	4 759 256 402
المجموع	**13649 093 276**	**12788 893 239**	**14101 889 300**	**12761 045 056**	**13269435248**

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات

من خلال معطيات الجدول يمكن توضيح التغير في رقم الأعمال في التأمينات على الأشخاص حسب الفروع المكونة له بالشكل التالي:

الشكل(8): تطور رقم أعمال التأمينات على الأشخاص حسب الفروع المكونة له للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021

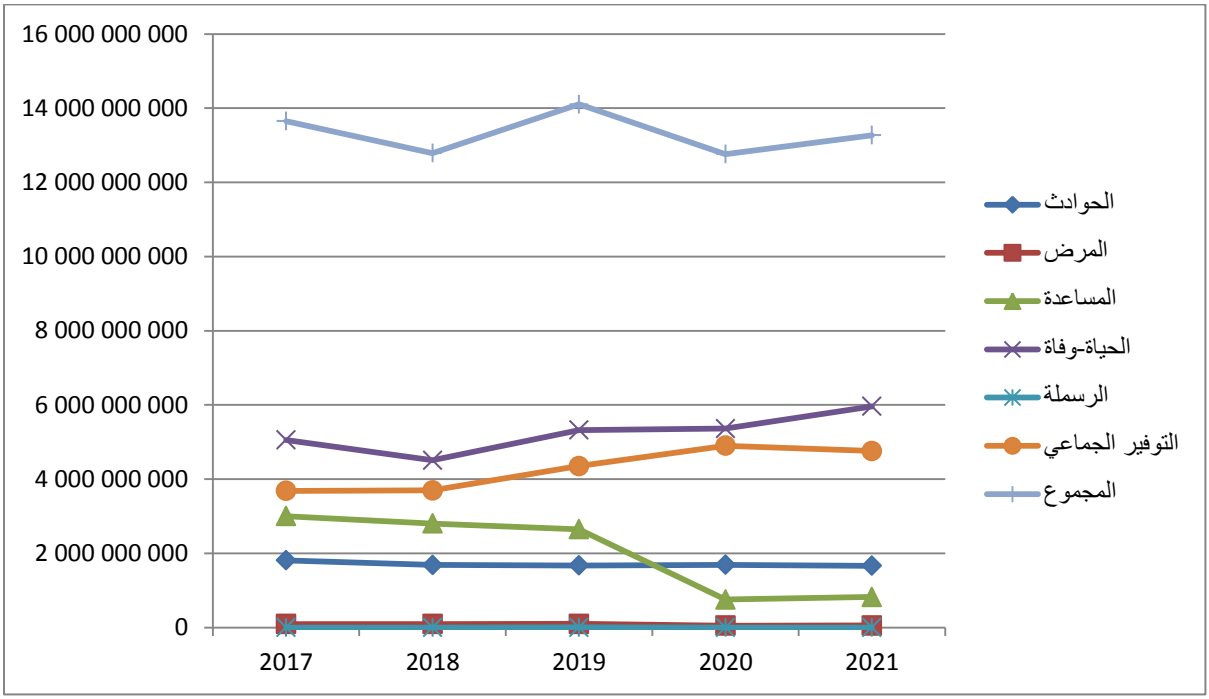

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات

بالاعتماد على معطيات الجدول (8) والشكل (8)، يتبين لنا أن رقم الأعمال الإجمالي لتأمينات الأشخاص عرف تذبذبا خلال الخمس سنوات الماضية، فقد سجل في سنة 2018 ما يقارب 12.8 مليار دينار بانخفاض بنسبة -6.3% عمّا حققه سنة 2017، أما في سنة 2019 فقد حقق معدل نمو إيجابي قدر بـ 10.27% مسجلا ما قيمته 14.1 مليار دينار، وفيما يخص سنة 2020 فقد عرف رقم أعمال الفرع تغيرا سلبيا بمعدل -9.5%، وبعدها في سنة 2021 عاد للنمو ولو بمعدل ضئيل قدر بـ 3.9%، وسنفصل هاته التغيرات حسب الفروع الثانوية فيما يلي:

1-فرع الحوادث:

- حقق الفرع الثانوي "الحوادث" خلال سنة 2018 ما مجموعه 1.6 مليار دينار بتغير سلبي قدر بـ -7% مقارنة بسنة 2017، بالرغم من نمو رقم أعمال منتج "أشخاص منقولين بالسيارات" بـ 1.6% والمكون لـ50% من محفظة الفرع؛

- وفي سنة 2019 واصل الفرع في تسجيل الانخفاض حيث سجل معدلا سلبيا قدر بـ -0.7%؛

- أما في سنة 2020 وبالرغم من تسجيل أغلب الفروع التأمينية لانخفاض في أرقام أعمالها إلا أن فرع "الحوادث" سجل معدل نمو إيجابي ولو كان طفيفا حيث قدر بـ 1.1%؛

- وفي سنة 2021 عاد للاتجاه اسلبي مسجلا معدل نمو قدر بـ -1.57%.

2-فرع المرض:

- حقق الفرع الثانوي "المرض" خلال سنة 2018 ما مجموعه 95 مليون دينار بثبات نسبي في رقم الأعمال مقارنة بسنة 2017؛

- وفي سنة 2019 تجاوز رقم أعمال الفرع الثانوي "المرض" الـ 100 مليون دينار بارتفاع قدر بـ 5.3% مقارنة بسنة 2018؛

– أما في سنة 2020 فقد شهد رقم أعمال الفرع انخفاضا رهيبا قدر بحوالي –50% مسجلا ما قيمته 50 مليون دينار، وذلك بسبب فسخ وعدم تجديد بعض العقود نتيجة الإغلاق المفروض لتطويق انتشار جائحة كورونا؛

– وفي سنة 2021 وبعد ظهور بوادر تحسن الوضعية الصحية في البلاد، وانطلاق حملات التلقيح ضد جائحة كورونا، شهد رقم أعمال الفرع تحسنا في الأداء بمعدل 10.2% بقيمة 55 مليون دينار جزائري.

3–فرع المساعدة:

– بدوره شهد فرع "المساعدة" انخفاضا في رقم الأعمال أين سجل في سنة 2018 معدلا قدر بـ –0.6% وفي سنة 2019 واصل رقم أعمال الفرع في التراجع مسجلا معدلا سلبيا قدر بـ –5.5%، وكان مرد هذا التراجع خلال هاتين السنتين إلى تعليق تسويق منتج "إعادة الجثة إلى الوطن" وكذا إلى التراجع في إنتاج "تأمين السفر والمساعدة" تبعا لانخفاض عدد تأشيرات السفر الموافق عليها؛

– أما في سنة 2020 فقد شهد فرع "المساعدة" هو الآخر سقوطا في رقم أعماله بمعدل –71.5% والذي نتج عن الانخفاض في انتاج "تأمين السفر" الناجم عن إلغاء الرحلات الجوية وغلق المطارات احترازا من تفشي الجائحة.

4-فرع (الحياة-وفاة):

- باستحواذه على أكثر من الثلث (34%)، من رقم أعمال تأمينات الأشخاص، شهد إنتاج فرع "الحياة-وفاة" تراجعا بمعدل -10.8%، إذ سجل 4.5 مليار دينار مقابل 5 مليار دينار سجلها سنة 2017، وكان هذا التراجع ناتجا عن التغير في نمط دفع الأقساط من طرف بعض الشركات من القسط الوحيد إلى أقساط شهرية؛

- وفي سنة 2019، شهد إنتاج الفرع ما يقارب 5.3 مليار دينار مقابل 4.5 مليار دينار حصلها سنة 2018، أي بمعدل نمو قدر بـ 18%؛

- أما في سنة 2020 فقد شهد نمو رقم أعمال الفرع تباطؤا حيث سجل معدل 0.8% والذي يعود إلى انخفاض تسويق منتجات الفرع المرتبطة بالقروض نظرا لتوقف تسويق العربات المركبة محليا؛

- وفي سنة 2021 وبعودة النشاط في شبكة التأمين المصرفي، شهد الفرع زيادة بأكثر من 600 مليون دينار عن السنة سابقتها مسجلا معدل نمو قارب الـ 11.2%.

5-فرع الرسملة:

- سجل الفرع الثانوي "الرسملة" سنة 2019 رقم أعمال قارب الـ3 مليون دينار، خلافا لما حدث سنة 2018 أين لم يسجل الفرع ولا بوليصة؛

– وفي سنة 2020 شهد الفرع سقوطا في رقم الأعمال بـ –99.6% مسجلا ما قيمته 11745 دينار فقط مقابل 3 ملايين دينار سجلها سنة 2019، ما يعود بالأساس إلى عدم تسديد الأقساط، وكذا إلى التنازل عن بعض العقود؛

– أما في سنة 2021 وبتحصيل الأقساط المتأخرة جاوز معدل نمو رقم أعمال فرع "الرسملة" حاجز الـ 2335% مرتفعا إلى 286 ألف دينار لكن لم يرقَ إلى ما حصله قبل الجائحة.

6–فرع "التوفير الجماعي"

– بشغله لما يقارب 30% من المحفظة الإجمالية لفرع "تأمينات الأشخاص"، بقي الفرع الثانوي "التوفير الجماعي" محافظا على رقم أعماله لسنة 2018 في حدود 3 مليار دينار ولو بزيادة ضئيلة قدرت بـ 0.4% مقارنة بسنة 2017؛

– وفي سنة 2019 شهد الفرع نموا في حجم الإنتاج قدر بـ 17.8% ليسجل 4.4 مليار دينار، هذه الزيادة تعود بالأساس إلى تعديل قسط سوناطراك ضمن الفرع الثانوي "تأمين المجموعات"، وكذا لاكتتاب عقدين مهمين ضمن نفس الفرع مع شركتي أوريدو للاتصالات، وبنك الخليج الجزائر؛

– وفي سنة 2020 واصل الفرع في تسجيله للنمو في رقم أعماله أين قارب 4.9 مليار دينار بمعدل 12.5% والذي يعود إلى تجديد العقود المكتتبة؛

– وشهد الفرع في سنة 2021 انخفاضا بمعدل –2.9% إلى ما قيمته 4.6 مليار دينار من الإنتاج.

المبحث الثاني: تأثير الجائحة على حالة الحوادث

تبعا للتغيرات التي حدثت في جميع الفروع التأمين الإنتاجية، فإن المطالبات بدورها ستتأثر بهذه التغيرات، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث بالتمييز بين المطالبات في "التأمينات على الأضرار"، و"تأمينات الأشخاص".

المطلب الأول: تأثيرها على حالة الحوادث في التأمينات على الأضرار

الجدول (9) التالي يبين التغير في حالة الحوادث في "التأمينات على الأضرار" بالتفصيل حسب المطالبات والتعويضات، وكذا الحوادث قيد التسوية بالإضافة إلى نسبة التسوية:

الجدول(9): التغير في حالة الحوادث في التأمينات على الأضرار للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021 الوحدة: د.ج

	2017	2018	2019	2020	2021
المطالبات	63 853 762 510	64 337 711 639	80 165 635 971	66 028 434 491	65 473 567 898
التعويضات	63 820 307 799	63 268 987 948	69 461 679 855	59 306 139 164	64 854 197 613
الحوادث قيد التسوية	75 491 887 697	74 114 842 473	77 200 165 800	79 253 964 976	83 346 254 097
نسبة التسوية	**45,8%**	**49,0%**	**43,6%**	**41,8%**	**40,7%**

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات

من خلال معطيات الجدول يمكن توضيح التغيرات في مبالغ المطالبات والتعويضات، وكذا الحوادث قيد التسوية من خلال المنحنى البياني الممثل في الشكل (9):

الشكل(9): التغير في حالة الحوادث في "التأمينات على الأضرار" للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021 الوحدة: دج

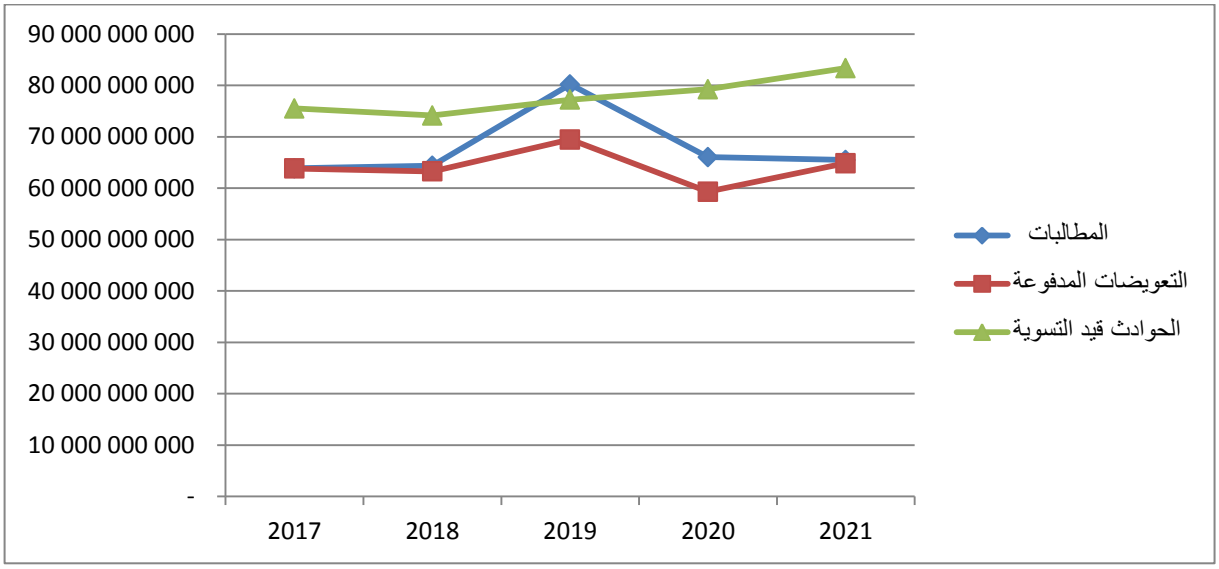

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات

بتحليلنا لمعطيات الجدول (9)، والشكل (9) يتبين لنا أن نسبة تسوية الحوادث ضمن "التأمينات على الأضرار" سجلت سنة 2018 زيادة من 45.8% إلى 49%، ثم بدأت نسبة تسوية الحوادث في التراجع سنة بعد أخرى إذ سجلت سنة 2019 نسبة 43.6%، وسجلت 41.8% سنة 2020 لتصل إلى 40.7% سنة 2021.

1-المطالبات:

- شهدت الحوادث المصرح بها سنة 2019 تسجيل زيادة في إجمالي المطالبات بـ 24.6% بمبلغ تجاوز 80 مليار دينار جزائري والتي تعود بالأساس إلى الزيادة في مبالغ المطالبات الخاصة بفروع "السيارات"، "الحريق والأضرار المختلفة" و"القروض" حيث سجلوا زيادة بـ 16.8%، 6.3% و250.5% تواليا؛

– وفي سنة 2020 تراجع حجم الحوادث المصرح بها بما يعادل الـ –17.6% مسجلا مبلغ 66 مليار دينار جزائري أين سجلت جميع الفروع انخفاضات باستثناء فرع "تأمينات النقل" الذي سجل ارتفاعا بمعدل 254.2% هذا الأخير بسبب شركة عمومية واحدة والتي تشكل 81.9% من إجمالي الحوادث المصرح بها في الفرع؛

–وواصل الانخفاض في إجمالي المطالبات سنة 2021 أين سجل –0.9% بتراجع 1مليار دينار جزائري عما طولب به سنة 2020، وهذا بسبب الانخفاض في حجم المطالبات لفرعي "تأمينات الفلاحة" و" وتأمينات النقل" بـ –43.6% و–74.6% تواليا، بالرغم من ارتفاع حجم المطالبات لباقي الفروع.

2–التعويضات:

– شهدت التعويضات المدفوعة من طرف شركات التأمين على الأضرار انخفاضا بما يقارب –0.9% سنة 2018 حيث سجلت تعويضات الحوادث في فرع "الحريق والحوادث المختلفة" تراجعا بنسبة –11.7% وهو ما أثر على إجمالي التعويضات لحيازته على حوالي 20% من مجمل الحوادث، بالرغم من تسجيل فرع "السيارات" والذي يأخذ حصة 72.2% من الحوادث لزيادة في مبلغ التعويضات قدرت بـ 2.4%؛

– أما في سنة 2019 فقد شهدت التعويضات زيادة بـ 9.8% عن سابقتها، إذ أدّت شركات التأمين على الأضرار ما يقارب 69 مليار دينار للمستفيدين، حيث أخذ فرع "السيارات"

حصة الأسد من التعويضات بـ68.9% بمبلغ تعويضات 47.4 مليار دينار وبزيادة 3.7% عن السنة السابقة، متبوعا بفرع "الحريق والأضرار المختلفة" الذي شهد زيادة في مبالغ التعويضات بنسبة 42.4%، فيما سجلت باقي الفروع انخفاضات في معدلات التسوية؛

- سنة 2020 شهدت تراجعا ملحوظا في مبالغ التعويضات إذ تراجعت بمعدل -14.6% عن ما دفعته شركات التأمين على الأضرار من مبالغ، ويرجع السبب إلى التراجع في تعويضات الفرعين "السيارات" و"الحريق والتأمينات المختلفة" والمستحوذين على حصة 91.9% من محفظة التأمينات على الأضرار، والذي يعود إلى انخفاض عدد الحوادث المصرح بها بـ -41.3% و-27.6% للفرعين تواليا نتيجة إجراءات الغلق المنتهجة للتقليل من انتشار جائحة كورونا؛

- أما في سنة 2021 وبعد الفتح التدريجي للأنشطة الاقتصادية فقد شهدت التعويضات زيادة بما يقارب 9.4% حيث تم تسوية حوادث بما يتجاوز مبلغ 83 مليار دينار جزائري مقابل 79 مليار دينار جزائري تم دفعه سنة 2020.

3-الحوادث قيد التسوية:

- شهد مخزون الحوادث قيد التسوية سنة 2018 تراجعا بمعدل -1.8% يرجع بالأساس إلى الانخفاض المسجل في فروع "القروض"، "النقل" و"الحريق والأضرار المختلفة" والتي

سجلت على التوالي -49.2%،-8% و-4.3%، بالرغم من تسجيل باقي الفروع لزيادات متفاوتة؛

- وقد شهدت سنة 2019 زيادة في مبالغ الحوادث قيد التسوية بمعدل 4.1% وذلك بسبب الزيادة في فروع "القروض"، "تأمينات الفلاحة" وفرع "الحريق و"الأخطار المختلفة" والتي سجلت على التوالي 391.9%، 42.3% و3.4% مقابل انخفاض في باقي الفروع؛

- وفي سنة 2020 وبالرغم من انخفاض المطالبات والتعويضات إلا أن المؤونات المخصصة لتسوية الحوادث العالقة شهدت ارتفاعا بمعدل 2.7% لتصل إلى مبلغ 79 مليار بسبب ارتفاع مؤونات جميع الفروع باستثناء فرع "تأمينات القروض" الذي شهد انخفاضا بمعدل -74.5%؛

- وواصلت المبالغ المخصصة لتسوية الحوادث العالقة في الارتفاع سنة 2021 حيث سجلت زيادة بما يعادل 5.2% نتيجة لارتفاعها في فروع "القروض"، "السيارات" و"الحريق والأخطار المختلفة" والتي سجلت على التوالي 202.4%، 6.4% و6.9%، في مقابل انخفاضها في باقي الفروع.

المطلب الثاني: تأثيرها على حالة الحوادث في تأمينات الأشخاص

الجدول (10) التالي يبين التغير في حالة الحوادث في "تأمينات الأشخاص" بالتفصيل حسب المطالبات والتعويضات، وكذا الحوادث قيد التسوية بالإضافة إلى نسبة التسوية:

الجدول(10): التغير في حالة الحوادث في تأمينات الأشخاص للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021 الوحدة: دج

	2017	2018	2019	2020	2021
المطالبات	2 954 587 414	3 611 480 682	4 633 821 969	5 856 667 931	7 627 948 022
التعويضات المدفوعة	3 098 552 173	3 296 948 771	4 480 111 284	4 476 116 907	6 875 833 051
الحوادث قيد التسوية	3 292 493 580	3 321 255 260	3 701 095 756	4 449 838 221	4 696 292 696
نسبة التسوية	**49,6%**	**47,7%**	**82,7%**	**46,1%**	**72,7%**

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات

يمكن ترجمة التغيرات في حالة الحوادث في تأمينات الأشخاص إلى المنحنى البياني الممثل في الشكل (10):

الشكل(10):التغير في حالة الحوادث في تأمينات الأشخاص للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021 الوحدة: دج

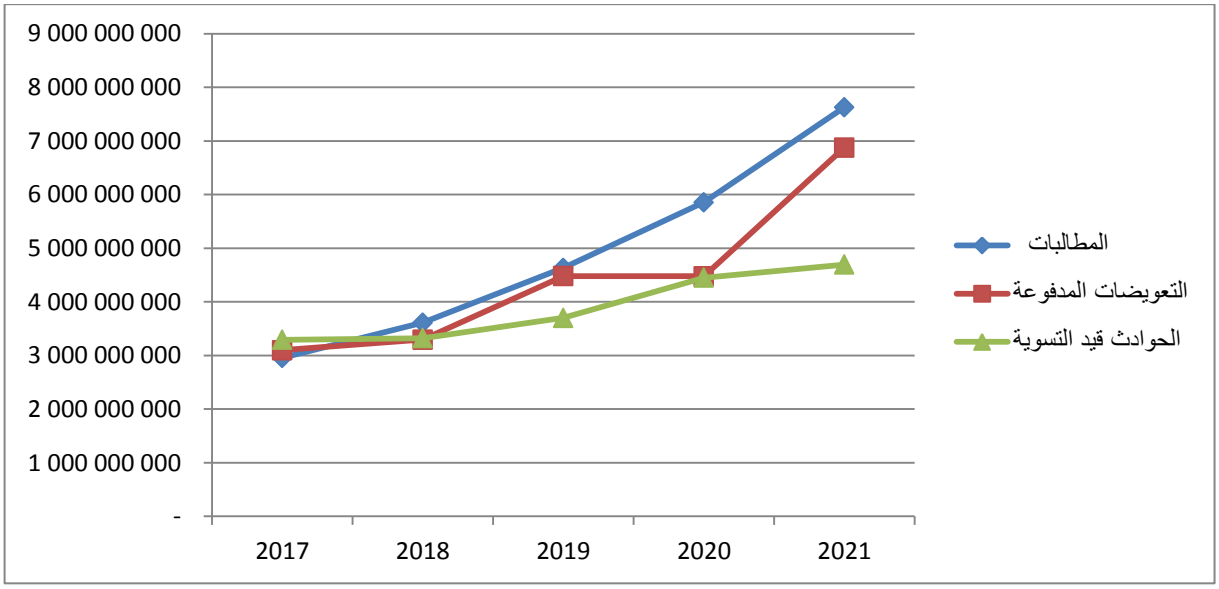

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات

بتحليلنا لمعطيات الجدول (10)، والشكل (10) يتبين لنا أن نسبة تسوية الحوادث ضمن "تأمينات الأشخاص" سجلت سنة 2018 انخفاضا من 49.6% سنة 2017 إلى 47.7%، ثم عرفت نسبة تسوية الحوادث زيادة معتبرة مسجلة سنة 2019 نسبة 82.7%، وسجلت انخفاضا إلى 46.1% سنة 2020 ثم ارتفعت لتصل إلى 72.7% سنة 2021.

1-المطالبات:

- شهدت الحوادث المصرح بها في "تأمينات الأشخاص" سنة 2019 تسجيل زيادة في إجمالي المطالبات بـ 28.3% بمبلغ تجاوز 4.6 مليار دينار جزائري والتي تعود بالأساس إلى الزيادة في مبالغ المطالبات الخاصة بفروع "التوفير الجماعي"، "الحياة-وفاة" و"المساعدة"

والذين يشكلون 97.8% من إجمالي الحوادث المصرح بها حيث سجلوا زيادات بـ48.7%، 17.6% و7.4% تواليا؛

- وفي سنة 2020 واصل حجم الحوادث المصرح بها بما يعادل الـ 26.4% مسجلا مبلغ 5.6 مليار دينار جزائري أين سجل الفرعين "التوفير الجماعي" و"الحياة–وفاة" واللذان يشكلان لوحدهما أكثر من 95% من إجمالي الحوادث المصرح بها في "تأمينات الأشخاص" زيادات بـ21.1% و56.2% على التوالي؛

- وواصل الارتفاع في إجمالي المطالبات سنة 2021 أين سجل 30.2% بزيادة 1.7 مليار دينار جزائري عما طولب به سنة 2020، وهذا بسبب الزيادة في حجم المطالبات لفرعي "التوفير الجماعي" و"الحياة–وفاة" بـ 26.2% و51.2% تواليا، بالرغم من ارتفاع حجم المطالبات لباقي الفروع.

2-التعويضات:

- شهدت التعويضات المدفوعة من طرف شركات تأمين الأشخاص ارتفاعا بما يتجاوز 6.4% سنة 2018 حيث سجلت تعويضات الحوادث في فرع "التوفير الجماعي" زيادة بنسبة 14.4% وهو ما أثر على إجمالي التعويضات لحيازته على حوالي 71% من مجمل الحوادث المصرح بها، بالرغم من تسجيل فروع "الحياة–وفاة"، "المساعدة" و"الحوادث" لتراجع بنسب -9.9%، -53.2% و-44.9% على التوالي؛

– أما في سنة 2019 فقد شهدت التعويضات زيادة بما يقارب 35.9% عن سنة 2018، إذ أدّت شركات تأمين الأشخاص حوالي 4.5 مليار دينار للمستفيدين، حيث أدى فرع "التوفير الجماعي" وبحصة مقدرة بـ72.8% مبلغ 3.3 مليار دينار جزائري كتعويضات وبزيادة 48.7% عن السنة السابقة، متبوعا بفرع "الحياة–وفاة" الذي شهد زيادة في مبالغ التعويضات بنسبة 44.7%، كما سجل فرع "المساعدة" انخفاضا في مبالغ التسوية بمعدل 30.7–%؛

– سنة 2020 شهدت تراجعا طفيفا في مبالغ التعويضات إذ تراجعت بمعدل 0.1–% عمّا دفعته شركات تأمين الأشخاص من مبالغ سنة 2019، ويرجع السبب إلى التراجع في تعويضات أغلب الفروع كفرع "التوفير الجماعي" و"المساعدة" والمستحوذين على حصة 73% من محفظة تأمينات الأشخاص بتسجيلهما تراجعا بـ 4.1–% و68.5–% تواليا؛

– أما سنة 2021 فقد شهدت التعويضات في تأمينات الأشخاص زيادة بـ 53.6% حيث تم تسوية حوادث بما يتجاوز مبلغ 6.8 مليار دينار جزائري مقابل 4.4 مليار دينار جزائري تم دفعه سنة 2020.

3-الحوادث قيد التسوية:

- شهد مخزون الحوادث قيد التسوية سنة 2018 زيادة طفيفة بمعدل 0.9% يرجع بالأساس إلى الانخفاض المسجل في فروع "التوفير الجماعي" و"المساعدة" حيث سجلا على التوالي -19.1% و-14.2%، مع تسجيل باقي الفروع لزيادات متفاوتة؛

- وقد شهدت سنة 2019 زيادة في مبالغ الحوادث قيد التسوية بمعدل 11.4% بمبلغ 3.7 مليار دينار جزائري، وذلك بسبب الزيادة في أغلب فروع تأمينات الأشخاص باستثناء فرع "المساعدة" الذي سجل انخفاضا بـ -9.9%؛

- وفي سنة 2020 سجلت المؤونات المخصصة لتسوية الحوادث العالقة ارتفاعا بمعدل 20.2% لتصل إلى مبلغ 4.4 مليار بسبب ارتفاع مؤونات جميع الفروع باستثناء فرع "المساعدة" الذي شهد انخفاضا بمعدل -52.6%؛

- وواصلت المبالغ المخصصة لتسوية الحوادث العالقة في الارتفاع سنة 2021 حيث سجلت زيادة بما يعادل 5.5% نتيجة لارتفاعها في فرع "الحياة-وفاة" بنسبة 33.4% والذي يمثل لوحده 50.9% من إجمالي المبالغ المخصصة لتسوية الحوادث العالقة، في مقابل انخفاضها في باقي الفروع.

المبحث الثالث: تأثير الجائحة على نشاط إعادة التأمين

سنحاول في هذا المبحث دراسة أداء سوق إعادة التأمين في الجزائر خلا الفترة من 2017 إلى 2020، ومدى تأثره بجائحة كورونا (COVID-19)، من ناحية الإنتاج أولا، ثم من ناحية المطالبات.

المطلب الأول: تأثيرها على الإنتاج في نشاط إعادة التأمين

يبين الجدول (11) التغيرات في رقم الأعمال لنشاط الشركة الوطنية لإعادة التأمين المحتكرة للنشاط في الجزائر، من سنة 2017 إلى سنة 2020.

الجدول(11): تطور رقم الأعمال لنشاط إعادة التأمين للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2020 الوحدة: دج

	2017	2018	2019	2020
القبولات الوطنية	25 707 236 981	27 699 597 680	29 767 000 000	27 565 000 000
القبولات الأجنبية	3 765 212 527	4 376 908 188	5 888 465 865	6 059 254 411
المجموع	**29472 449 508**	**32076 505 868**	**35655 465 865**	**33624 254 411**

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات

من خلال معطيات الجدول (11) يمكن توضيح التغيرات في مبالغ القبولات الوطنية والأجنبية من خلال المنحنى البياني الممثل في الشكل (11):

الشكل(11): تطور رقم الأعمال لنشاط إعادة التأمين للفترة من سنة 2017 إلى سنة 2020

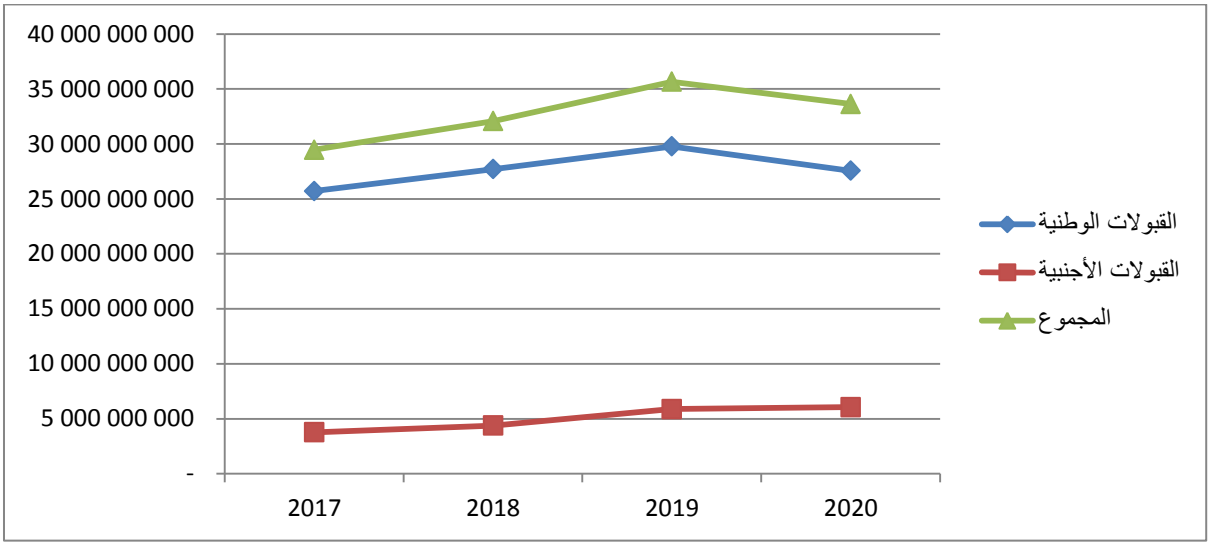

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات

من قراءتنا لأرقام الجدول (11)، وملاحظتنا للشكل (11) يمكننا القول أن رقم أعمال نشاط إعادة التأمين في الجزائر شهد نموا من 8.4% سنة 2017 إلى 8.8% سنة 2018، وحقق سنة 2019 نموا قدر بـ 11.1% لكن تراجع في سنة 2020 بتفشي جائحة كورونا ليسجل معدل نمو سلبي قدره -5.7% بانخفاض قدره 2 مليار دينار جزائري.

1-القبولات الوطنية:

- بحصة تفوق الـ 82% من رقم الأعمال الإجمالي المحقق في نشاط إعادة التأمين على مدى الأربع سنوات الماضية، شهدت القبولات الوطنية زيادة في رقم الأعمال من 25.7 مليار دينار سنة 2017 إلى 27.7 مليار دينار سنة 2018 وبمعدل نمو قدر بـ 7.8%، نتيجة الارتفاع الملحوظ في أقساط مختلف الفروع؛

– وفي سنة 2019 تم تسجيل رقم أعمال قدر بـ 29.8 مليار دينار وبمعدل نمو قارب الـ 7.5% مقارنة بسنة 2018، نتيجة للارتفاع المسجل في أغلب الفروع مثل فرع "السيارات" الذي شهد نموا بنسبة 63% نتيجة إبرام اتفاقيات "أخطار خاصة" مع شركتين للتأمين على الأضرار[1]، وكذا فرع "الكوارث الطبيعية" الذي سجل بدوره معدل نمو بـ 36% نتيجة لارتفاع تسعيرة الفرع؛

– أما في سنة 2020 وبحصة قدرت بـ 82% من إجمالي إنتاج إعادة التأمين، شهد رقم أعمال القبولات الوطنية تراجعا بـ –7.4% مسجلا ما قيمته 27.6 مليار دينار جزائري، وذلك بسبب التراجع في رقم أعمال أهم الفروع مثل فرع "الحريق" الذي يشغل 72% من إجمالي القبولات الوطنية حيث سجل سقوطا رهيبا بـ –8%.

2–القبولات الأجنبية:

– شهد رقم أعمال القبولات الأجنبية زيادة متفاوتة طوال الأربع سنوات الماضية إذ سجل سنة 2018 ما قيمته 4.4 مليار دينار مقابل 3.8 مليار دينار سجلها سنة 2017، أي بمعدل نمو قدر بـ 16.2% نتيجة قبول الشركة المركزية لإعادة التأمين لصفقات جديدة؛

– وفي سنة 2019 شهد رقم أعمال الشركة المركزية لإعادة التأمين وبصفتها الممارس الوحيد لنشاط إعادة التأمين في السوق الجزائري نموا 34.5% بتسجيلها لـ 5.9 مليار دينار

[1] https://www.cna.dz, Note de conjoncture T4–2019, 2020, P :25, consulté le 05/04/2022 à 22h00

جزائري، نتيجة لارتفاع النتيجة المسجلة في أهم الفروع، مثل "الحريق" الذي يمثل 64.2% بنمو قدره 7.2%، وكذا فرعي "الحوادث والأخطار المختلفة" و"الكوارث الطبيعية " اللذان سجلا معدلا نمو على التوالي 95.1% و38.1%، نتيجة للقبولات الجديدة للشركة المركزية لإعادة التأمين؛

– أما في سنة 2020 والتي شهدت انخفاضا في رقم الأعمال الإجمالي لإعادة التأمين نتيجة لتداعيات جائحة كورونا كما ذكرنا سابقا، نلاحظ أن القبولات الأجنبية وبحصة 18% من سوق إعادة التأمين في الجزائر شهدت نموا بـ 2.9% أي بزيادة 171 مليون دينار جزائري، نتيجة للارتفاع المسجل في فرعي "التأمين الجوي" ،"الحريق" بمعدلي 3334% و49% على التوالي.

ومن إجمالي قبولات الشركة المركزية لإعادة التأمين، كانت المبالغ التي أعادت الشركة إسنادها، والمبالغ التي احتفظت بها لنفسها موزعة حسب الجدول (12) التالي:

الجدول (12): احتفاظ، وإعادة إسناد الشركة المركزية لإعادة التأمين من سنة 2017 إلى سنة 2020 الوحدة: مليون دج

	2017	2018	2019	2020
مبالغ الأقساط المحتفظ بها	17904	19871	22304	19783
مبالغ الأقساط المعاد إسنادها	11568	12206	13351	13843
المجموع	**29472**	**32077**	**35655**	**33624**

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لـccr

يمكننا توضيح معطيات الجدول السابق بالمنحنى البياني الممثل في الشكل (12):

الشكل (12): إحتفاظ، وإعادة إسناد الشركة المركزية لإعادة التأمين من سنة 2017 إلى سنة 2020

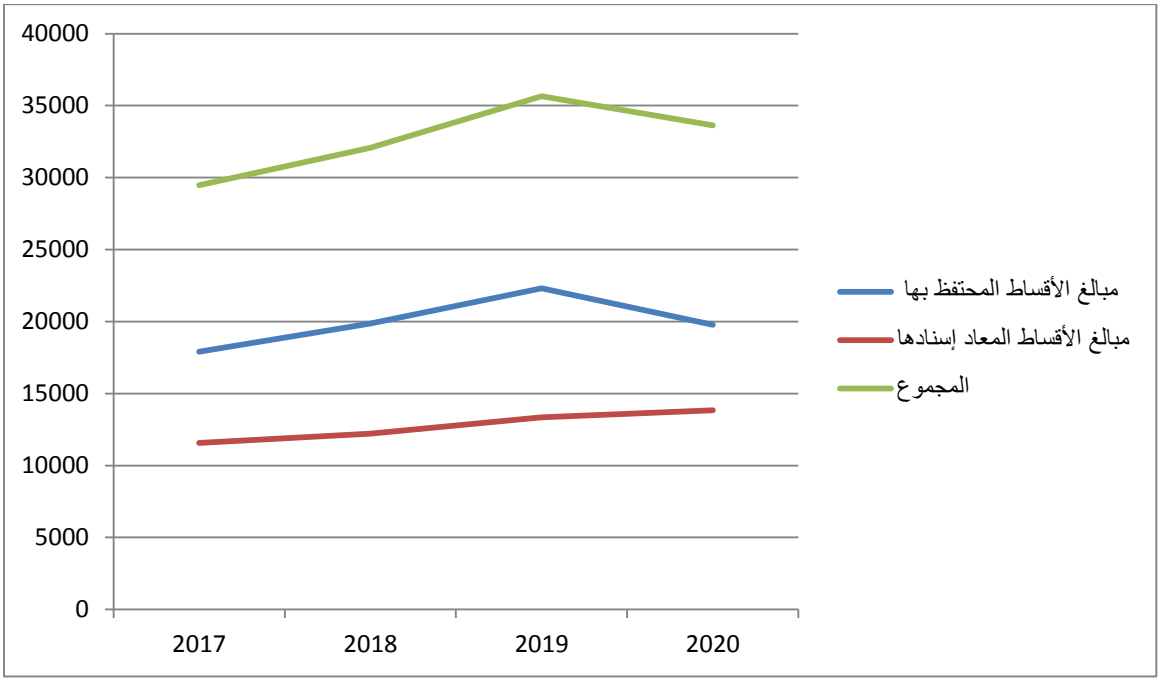

من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لـccr

باعتمادنا على بيانات الجدول (12)، وملاحظاتنا لتغير المنحنيات البيانية الممثلة في الشكل (12)، يمكننا تحليل إجمالي أقساط إعادة التأمين من جانب الاحتفاظ وإعادة الاسناد كالآتي:

3- الأقساط المحتفظ بها:

- احتفظت الشركة المركزية لإعادة التأمين في سنة 2018 بما يعادل مبلغ 19.87 مليار دينار جزائري من إجمالي قبولات إعادة التأمين وبمعدل نمو إيجابي قدر بـ 10.9% مقارنة بسنة 2017؛

– أما في سنة 2019 فقد ازداد مبلغ الأقساط المحتفظ بها بمعدل 12.2% مقارنة بسنة 2018 أين تجاوز 22.3 مليار دينار جزائري؛

– وفي سنة 2020 ونتيجة للانخفاض في رقم أعمال نشاط إعادة التأمين، انخفض حجم الأقساط المحتفظ بها من طرف الشركة المركزية لإعادة التأمين بمعدل سلبي قدر بـ –11.3% لتحتفظ الشركة لنفسها بمبلغ 19.8 مليار دينار جزائري.

4–الأقساط المعاد إسنادها:

– عرف حجم الأقساط المعاد اسنادها من طرف الشركة المركزية لإعادة التأمين إلى معيدي تأمين آخرين سنة 2018 ارتفاعا بمعدل 5.5% بما يعادل مبلغ 12.2 مليار دينار جزائري؛

– أما في سنة 2019 فقد شهد ارتفاعا بمعدل 9.38% بقيمة 13.35 مليار دينار جزائري؛

– وفي سنة 2020 أعادت الشركة المركزية لإعادة التأمين إسناد أقساط بقيمة 13.84 مليار دينار جزائري بزيادة قدرها 3.68% مقارنة بسنة 2019.

المطلب الثاني: تأثيرها على التعويضات في نشاط إعادة التأمين

يمثل الجدول (13) الموالي مبالغ التعويضات المدفوعة من قبل الشركة المركزية لإعادة التأمين، سواء كانت خالصة من طرفها أو مسترجعة من طرف معيدين آخرين:

الجدول (13): مبالغ التعويضات المدفوعة في نشاط إعادة التأمين من سنة 2017 إلى سنة 2020 الوحدة: مليون د.ج

	2017	2018	2019	2020
التعويضات الخالصة من ccr	6405	6970	8917	9470
التعويضات المسترجعة	4558	5796	3637	3149
التعويضات الاجمالية	10963	12766	12555	12619

من إعداد الطالبين بناءً على التقارير السنوية للشركة المركزية لإعادة التأمين.

اعتمادا على معطيات الجدول السابق، تظهر لنا التغيرات في مبالغ التعويضات في الشكل (13) الموالي:

الشكل (13): تطور مبالغ التعويضات في نشاط إعادة التأمين من سنة 2017 إلى سنة 2020

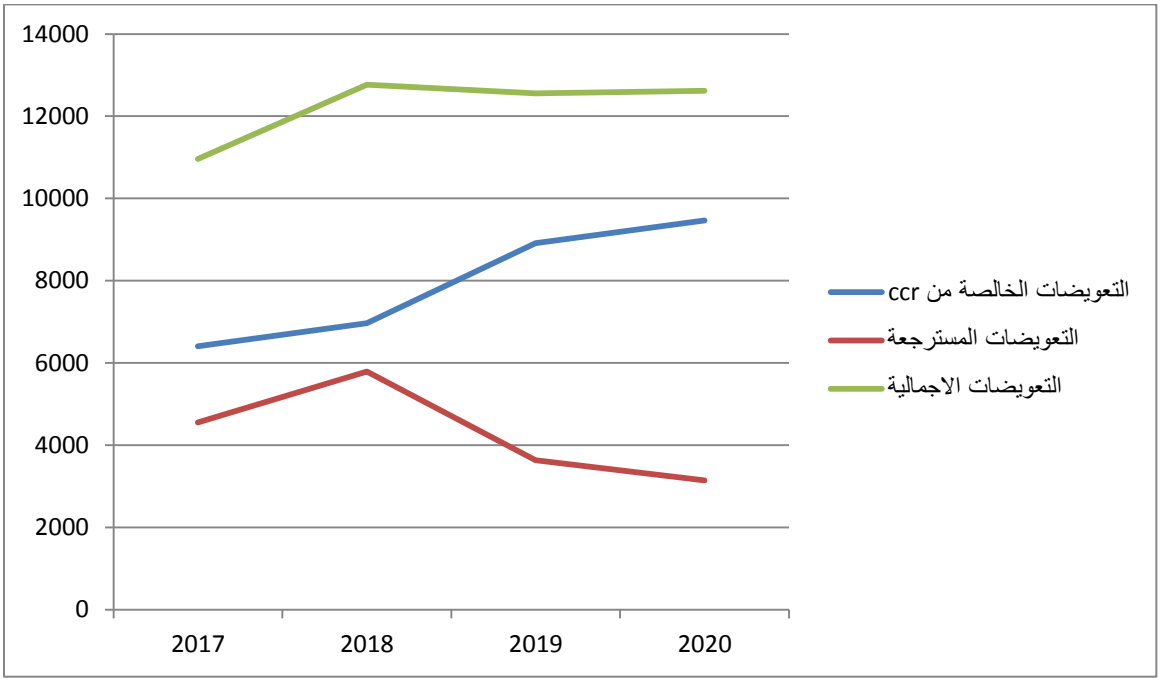

من إعداد الطالبين بناءً على التقارير السنوية للشركة المركزية لإعادة التأمين.

- من خلال تحليلنا لبيانات الجدول (13) منحنيات الشكل (13)، يتبين لنا أن التعويضات المدفوعة قد بلغت سنة 2018 مبلغ 12.8 مليار دينار جزائري بارتفاع قدره 16% مقارنة بسنة 2017؛

- أما سنة 2019 فقد شهدت انخفاضا في مبلغ التعويضات المؤدات إلى 12.5 مليار دينار جزائري بمعدل -1.7%؛

- وفي سنة 2020 ارتفعت مبالغ التعويضات ارتفاعا طفيفا إلى 12.6 مليار دينار جزائري بمعدل 0.5% مقارنة بسنة 2019.

1- التعويضات الخالصة من الشركة المركزية لإعادة التأمين:

- تبعا لنسبة احتفاظ الشركة المركزية لإعادة التامين، والمقدرة بـ 61.9% من أقساط إعادة التأمين فإن حصتها من التعويضات قدرت بـ 6.9 مليار دينار جزائري، بزيادة نسبية قدرت بـ8.2% مقارنة بسنة 2017؛

- وفي سنة 2019 فقد قدرت حصتها من التعويضات بـ 8.9 مليار دينار وبزيادة قاربت 2مليار دينار جزائري بمعدل زيادة 28% عن سنة 2018؛

- أما في سنة 2020 فقد دفعت الشركة المركزية إعادة التأمين مبلغ تعويضات قدر بحوالي 9.5 مليار دينار جزائري بزيادة 500 مليون دينار، وبمعدل 6.2% عن سنة 2019.

2- التعويضات المسترجعة من طرف معيدي تأمين آخرين:

- شهدت مبالغ التعويضات التي استرجعها معيد التأمين الوطني من قبل معيدي التأمين الآخرين سنة 2018 تسجيل ما تجاوز 5.7 مليار دينار جزائري بتغير 27.16% عن سنة 2017؛

- وفي سنة 2019 فقد انخفضت مبالغ التأمين المسترجعة من طرف معيدي التأمين الآخرين بمعدل -37.25% بتسجيلها لـ 3.6 مليار دينار بالرغم من ارتفاع مبالغ الأقساط المسندة بـ 5.5%؛

– وواصلت مبالغ التأمين المحصلة من قبل معيدي التأمين الآخرين سنة 2020 في الانخفاض بالرغم من زيادة إعادة الاسناد، حيث انخفضت بمعدل –13.45% أين سجلت 3.1 مليار دينار جزائري.

خلاصة الفصل

من خلال معالجتنا في هذا الفصل لأداء سوق التأمين الجزائري خلال الفترة من 2017 إلى 2021، تبين لنا أن سنة 2020 التي شهد في بدايتها العالم الأزمة الصحية العالمية، كانت صعبة على قطاع التأمينات في الجزائر الذي سجل لأول مرة انخفاضا في رقم الأعمال بنسبة تقارب -5%، وذلك بسبب تبعات هذه الأزمة الصحية العالمية والمتمثلة في جائحة كورونا (COVID-19) على القطاع وعلى الاقتصاد عموما.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

بعد إنجازنا لهذا البحث والوقوف على الجانب النظري والتطبيقي للدراسة المتعلقة بتداعيات الأزمة الصحية العالمية (COVID-19) على سوق التأمين الجزائري، يمكن تقديم بعض النتائج المتوصل إليها، وإظهار مدى صحة أو خطأ الفرضيات المقدمة، ثم تقديم بعض التوصيات.

أولا: نتائج الدراسة:

قسمنا نتائج الدراسة إلى شقين هما:

1-الجانب النظري:

من خلال الفصلين الأولين المتعلقين بالجانب النظري نجد أن:

- **التأمين:** يعتبر أفضل سياسة لمجابهة الأخطار، وهو يؤثر على عدة متغيرات اقتصادية، منها الحد من التضخم وتقليل الخطر، تسهيل الائتمان وزيادة الإنتاج، كما يساهم في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات من خلال جلبه للعملة الصعبة عن طريق عملية إعادة التأمين الدولي.

- **قطاع التأمين في الجزائر:** شهد قطاع التأمين في الجزائر المستقلة تحولين أساسيين يتمثلان في الأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الذي نصَّ على تحرير القطاع كليا من خلال فتح الاستثمار في القطاع لرأس المال الخاص الوطني والأجنبي، بالإضافة إلى القانون 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 الذي عدَّل القانون 95-07 والذي أوجب الفصل بين نشاط تأمينات الأشخاص عن نشاط تأمينات الأضرار.

لكن وبالرغم من هاته الاصلاحات الهامة إلا أن شركات التأمين العمومية بقيت مهيمنة على سوق التأمين بالجزائر.

- **جائحة كورونا (COVID-19):** أدت الاجراءات الاحترازية لمواجهة انتشار فيروس كورونا (COVID-19) والمتمثلة في الحجر الصحي وتعليق جلّ الأنشطة الاقتصادية إلى شلّ مختلف القطاعات كالنقل والسياحة وقطاع الطاقة مما انعكس سلبا على أداء سوق التأمين بالجزائر نظرا لارتباطه الوثيق بهاته القطاعات.

2-الجانب التطبيقي:

من خلال الدراسة التحليلية لنشاط التأمين بالجزائر، نلاحظ تأثير جائحة كورونا (COVID-19) على سوق التأمين الجزائري خلال سنة 2020 من عدة نواحٍ هي:

- **من ناحية الانتاج:** لقد شهد الانتاج انخفاضا كبيرا قدر بحوالي -5% مقارنة بسنة 2019 نتيجة لتعليق المؤمَّن لهم لبعض العقود الجارية، وكذا لعدم تجديد بعض العقود أو اكتتاب أخرى جديدة في جميع الفروع.

- **من ناحية حالة الحوادث:** لقد سجل القطاع خلال سنة 2020 انخفاضا محسوسا في حجم المطالبات بمعدل -17.6% في التأمينات على الأضرار، أما في تأمينات الأشخاص فقد ارتفع حجم المطالبات بـ 26.4%، وبالرغم من انخفاض حجم المطالبات الاجمالي إلا أن رقم الأعمال سجل معدل نمو سلبي كما ذكرنا آنفا.

ثانيا: التوصيات:

على ضوء النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة، ومن أجل مواجهة شركات التأمين في الجزائر لمخاطر مثل هذه الأوبئة والجوائح مستقبلا، نقدم بعض التوصيات ممثلة في:

1-العمل على إنشاء صندوق مشترك بمساهمة جميع شركات التأمين الناشطة في السوق كل حسب حصتها السوقية وبإشراف هيئة تعمل تحت سلطة الوزارة الوصية للاستشراف ولمواجهة والتقليل من تبعات مثل هذه الجوائح مستقبلا.

2-خلق منتج تأميني موجه لجمهور المؤمن لهم خاصة في تأمينات الأشخاص بهدف زيادة الثقة لديهم، مما يزيد من الطلب على هذه الخدمة التأمينية، وبالتالي موازنة عجز مداخيل المنتجات الأخرى بالزيادة التي ستسجل من خلال هذا المنتج أثناء حدوث الجوائح.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

I- الكتب

1-سعد جمعة عقل، حربي محمد عريقات، **مبادئ التأمين**، دار البداية، عمان، ط 2016، تاريخ 2015/10.

2-ابراهيم على ابراهيم عبد ربه، **الخطر والتأمين، المبادئ النظرية والتطبيقات العملية**، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية، ط 2018.

3-أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 2020.

II- الرسائل الجامعية

1- أطروحات الدكتوراه:

1-1- بن دخان رتيبة، **التأمين كوسيلة من وسائل مواجهة الخطر**، رسالة مقدمة لنيل دكتواره الطور 3، القانون الخاص، تخصص قانون تأمين، جامعة قسنطينة، 2017.

1-2- بالي مصعب، **مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة(1980، 2016)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة سطيف، 2018.

1-3- غفصي توفيق، **سياسات ترقية قطاع التأمين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، مسيلة 2018.

2- مذكرات الماجستير:

2-1- ناجم زينب، **إشكالية النهوض بقطاع التأمين على الحياة بالجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2012، بدون رقم تسلسلي.

2-2- أسماء حدباوي، **الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات: دراسة السوق الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة مسيلة، 2012.

3- مذكرات الماستر:

3-1- بوسحابة عودة، **تطور التأمين في ظل التشريع الجزائري**، مذكرة ماستر علوم اقتصادية، تخصص تأمينات ومسؤولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017.

3-2- بشر يسرى، زروقي حدة، **هيكل بعض المنتجات التأمينية وإمكانية تطويرها بالجزائر**، مذكرة نيل شهادة ماستر، علوم اقتصادية، تخصص تأمينات، جامعة المسيلة، 2021.

3-3- مداسي امجاد، علواني فوزية، **مساهمة الشركات الخاصة في قطاع التأمين: دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات**، مذكرة ماستر علوم اقتصادية، تخصص تأمينات، جامعة المسيلة، 2019.

3-4- بوطة سمية، **النظام القانوني لشركات التأمين بالجزائر**، مذكرة مكملة للماستر، قانون أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020.

III- المقالات العلمية

1- مصعب بالي، مسعود صديقي، "**مساهمة قطاع التامين في النمو الاقتصادي**"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 2، جوان 2016، جامعة الوادي.

2- عصماني عبد القادر، علقمة مليكة، **"دراسة تحليلية لمخلفات جائحة كورونا (COVID-19) على قطاع التأمين الأوروبي"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

جامعة سطيف1، المجلد:20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، سبتمبر 2020.

IV- المؤتمرات والندوات العلمية

1- غفصي توفيق، **محاضرات في أنظمة التأمين في الجزائر**، جامعة مسيلة، سنة 2020.

V- النصوص التشريعية والتنظيمية

1- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، الأعداد: 43، 15،

2- المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 26 رجب 1441 الموافق لـ 21 مارس 2020، المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا (كوفيد-19) ومكافحته.

3- المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 29 رجب 1441 الموافق لـ 24 مارس 2020، يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته.

4- المرسوم التنفيذي رقم 20-104 المؤرخ في 03 رمضان 1441 الموافق لـ 26 أفريل 2020، يتضمن تأسيس علاوة استثنائية لفائدة بعض فئات مستخدمي الجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية التابعة لها، المجندين في إطار الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته.

VI- النشرات والمواقع الالكترونية

https://www.cna.dz

www.business4lions.com

https://www.webteb.com/articles/21644

https://www.sante.gov.dz/coronavirus/coronavirus-2019

https://www.aa.com.tr/ar/2076326

https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20201222/204396

ثانيا: قائمة المراجع باللغات الأجنبية

I- Les articles

1- Melissa MOKDAD**, "le tourisme décrété secteur sinistré**", Revue de L'Assurance, 30éme édition, CNA, Alger, Algérie, Juillet à Septembre 2020.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح تأثير جائحة كورونا (COVID-19) على سوق التأمين الجزائري بمختلف فروعه والذي يعد من القطاعات الحيوية والهامة في الاقتصاد الوطني من خلال تطرقنا إلى تحليل أداء سوق التأمين الجزائري خلال تفشي الجائحة، حيث خلصنا إلى أن جميع فروع التأمين كان أداؤها سلبيا خلال سنة 2020 وهذا راجع إلى مخلفات الاجراءات المتخذة من طرف السلطات والتي حدَّت من نشاط مختلف القطاعات كالنقل والسياحة والطاقة والتي امتد تأثيرها السلبي إلى قطاع التأمين.

الكلمات المفتاحية: سوق التأمين الجزائري، جائحة كورونا (COVID-19).

Abstract :

This research aims to clarify the impacts of the Corona pandemic (COVID-19) on the Algerian insurance sector in its various branches, which is one of the active and important sectors in the national economy through our analysis of the performance of the Algerian insurance sector during the outbreak of the pandemic, where we concluded that all insurance branches were performing Negatively during the year 2020, and this is due to the remnants of the measures taken by the authorities, which limited the activity of various sectors such as transport, tourism and energy, and whose negative impact extended to the insurance sector.

Keywords: the Corona pandemic (COVID-19), the Algerian insurance sector.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: Sciences Economiques

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في اعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بن اعمارة ابراهيم المولود(ة) بتاريخ: 1988/06/10 بـ: بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (او رس) رقم: 15/166342 الصادرة بتاريخ: 2015/10/01 عن: دائرة بوسعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد التأمينات خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:

تداعيات الأزمة الصحية العالمية (COVID-19) على سوق التأمين الجزائري

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/05/21

التوقيع و البصمة

.....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

امعة محمد بوضياف بالمسيلة
ية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
سم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: صاهد التوفيق المولود(ة) بتاريخ: 1974.12.02 ب: الرابطة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 102246852 الصادرة بتاريخ: 2016.12.07 عن: دائرة المحمدية

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد تأمينات خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان*: تداعيات الأزمة "الصحية" العالمية (covid-19) على سوق التأمين "الجزائري".

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022./06./01.

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .